



مشاركة النساء الفلسطينيات في الحكم المحلي تقييم التجربة ودلالاتها المستقبلية

تموز 2016

إهداء

تصدر جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية هذا البحث، حول مشاركة النساء الفلسطينيات في الحكم المحلي بهدف الإضاءة على تجربة المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية، لاستنباط الدروس والعبر لتعميق مشاركتها في الفضاءات العامة، وتفعيل دورها في الحكم المحلي. وتستند الجمعية في هذا المجال على تراكم تجربتها ومبادراتها بالعمل مع النساء من خلال مجالس الظل للحكم المحلي، وبناء قدرات النساء في مجال الترشح والمناصرة والضغط والرقابة على الانتخابات ضمن جهودها لإحداث تغيير جذري فيما يتعلق بإنفاذ الحقوق السياسية للمرأة الفلسطينية، الأمر الذي يعزز البناء الديمقراطي والذي يشكل بيئة حاضنة لانفاذ المساواة. ويسعدنا أن نهدي هذا البحث إلى كل نساء فلسطين اللواتي يناضلن من أجل الحرية والعدالة والمساواة.

رئيسة الجمعية

فرانسواز داوود

قام بإعداد هذه الدراسة مركز العالم العربي للبحوث والتنمية أوراڊ

فريق العمل:

د. نادر سعيد محمد الشعبي

ريم زياد - غطاس

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

website: www.pwwsd.org

Email: pwwsd@pwwsd.org

جميع حقوق الطبع محفوظة © جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية 2016

قائمة المحتويات

8	الفصل الأول: الخلفية والمنهجية
8	مقدمة
9	أهداف الدراسة
10	منهجية إعداد الدراسة
10	أ. مراجعة الأدبيات
10	ب. البيانات الكمية
10	• الاستمارة
11	• العينة
11	• العمل الميداني
11	• إدخال البيانات، وتنظيمها، وتحليلها
11	ج. البيانات الكيفية
11	• المقابلات المعمقة
12	• الورشات المركزة
12	• مراجعة الدراسة
13	الفصل الثاني: خلفية وتحليل السياق لمشاركة النساء في الحكم المحلي
13	مقدمة
13	السياق التاريخي- السياسي لمشاركة المرأة الفلسطينية
14	نشوء السلطة الوطنية والتوجه نحو الأطر الدولية
15	التشريعات الفلسطينية والأعراف الدولية

16	التطورات في مجال الحكم المحلي
17	مراحل التعديل على قوانين الانتخابات
18	الانتخابات المحلية 2004 و2005
19	الانتخابات المحلية 2012

21 الفصل الثالث: تحليل المواقف المجتمعية (الفرص والمعيقات المجتمعية)

21	مقدمة
21	حرية محدودة وفرص متباينة للمشاركة في الهيئات المحلية
24	العوامل المجتمعية
25	المشاركة في الانتخابات المحلية

27 الفصل الرابع: تجربة النساء الفلسطينيات في الهيئات المحلية

27	مقدمة
27	المعرفة بتمثيل النساء
28	تقييم أداء الهيئات المحلية والعضوات والأعضاء فيها
30	أهم المعوقات والفجوات

35 الفصل الخامس: تقييم مبادرات وتجارب العمل مع عضوات الهيئات المحلية

35	مقدمة
35	الحملة الوطنية لتطوير مشاركة المرأة السياسية
36	تقييم السياسات ودور المؤسسات

39	ملتقى النوع الاجتماعي والحكم المحلي
40	شبكة عضوات الهيئات المحلية الفلسطينية
41	التدريب وبناء القدرات
42	مجالس الظل في الحكم المحلي
43	التدقيق من منظور النوع الاجتماعي (Gender Audit)
43	دعم النساء من خلال المشاريع
44	استهداف مناطق (جيم)
44	الجانب الإعلامي
45	استنتاجات حول مبادرات العمل مع النساء في الهيئات المحلية

47	الفصل السادس : التوجهات المستقبلية والتوصيات من أجل التطوير
47	مقدمة
47	السياسات والتعديلات القانونية
48	تطبيق توصيات التدقيق الاجتماعي
50	العمل على تطوير كمي ونوعي لتوظيف النساء في الهيئات المحلية
50	التوعية المجتمعية وتهيئة جيل جديد من الناشطات
51	تهيئة البيئة المحلية لهيئات محلية أكثر حساسية للنوع الاجتماعي
51	بيئة العمل للعضوات في الهيئات المحلية
52	الانتخابات المحلية القادمة
53	خاتمة

54	الملاحق
----	----------------

قائمة الجداول

جدول (1): نتائج الانتخابات المحلية 2004 و2005

جدول (2): تقييم أداء أعضاء وعضوات الهيئات المحلية بحسب الجنس

قائمة الرسوم البيانية

- رسم بياني (1): نسبة الذين يعتقدون بأن للنساء الحرية بالمشاركة في الهيئات المحلية بحسب الجنس
- رسم بياني (2): نسبة الاعتقاد بأن الرجال والنساء يتمتعون بنفس الفرص للترشح لعضوية الهيئات المحلية بحسب الجنس
- رسم بياني (3): تفضيل الرجال على النساء لعضوية المجلس المحلي بحسب الجنس
- رسم بياني (4): أهم العوامل التي تحدد مشاركة النساء
- رسم بياني (5): التصريح بالمشاركة في الانتخابات المحلية الأخيرة بحسب الجنس
- رسم بياني (6): نسبة التصريح بالمعرفة بأن النساء ممثلات في الهيئات المحلية بحسب الجنس
- رسم بياني (7): تقييم أداء الهيئات المحلية بحسب الجنس
- رسم بياني (8): النظرة لتأثير النساء العضوات على المشاريع والبرامج المحلية بحسب الجنس
- رسم بياني (9): النظرة لدعم السياسات والبرامج الحكومية للنساء في الهيئات المحلية بحسب الجنس
- رسم بياني (10): تقييم إسهام وزارة الحكم المحلي في تحسين مستوى مشاركة المرأة في الهيئات المحلية بحسب الجنس
- رسم بياني (11): النظرة لإسهام وسائل الإعلام في تعزيز الصورة الإيجابية عن النساء في الهيئات المحلية بحسب الجنس
- رسم بياني (12): النظرة لإسهام المؤسسات النسوية في تحسين مستوى مشاركة المرأة في الهيئات المحلية بحسب الجنس

قائمة الملاحق

- ملحق (1): قائمة المراجع
- ملحق (2): أسئلة الاستمارة ونتائج الدراسات الميدانية
- ملحق (3): توزيع العينة
- ملحق (4): قائمة المقابلات
- ملحق (5): قائمة المشاركين في ورشات العمل
- ملحق (6): الاسئلة التوجيهية لورشات العمل

الفصل الأول: الخلفية والمنهجية

مقدمة

تلعب النساء الفلسطينيات أدواراً مضاعفة وتتأثر مكانتهن بعوامل معقدة، خارجية وداخلية. فمن ناحية تستمر النساء بالإسهام في عملية النضال الوطني، والسعي نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومن ناحية أخرى تعمل من أجل تحقيق التنمية، وضمان المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات. وضمن هذا السياق، حققت النساء إنجازات قيّمة في مجالات التعليم والصحة والعمل والمشاركة المجتمعية والسياسية. كما استطاعت النساء تحقيق نسب أعلى من المشاركة في عضوية العديد من المجالس والهيئات العامة الوطنية (كالمجلس التشريعي والمجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية)، إلى جانب تولي العديد من النساء مناصب عليا في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية كمنصب الوزير، والمحافظ، والقاضي، والسفير.

ولعل أبرز مجالات التقدم هي تلك المتعلقة بمشاركة النساء في الحكم المحلي الفلسطيني حيث أكدت خطة التنمية الوطنية (2014-2016) على أهمية تعزيز الحكم المحلي ومشاركة النساء فيه. كما أن الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين (2011-2013) هدفت إلى تعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار الوطنية منها والمحلية كافة. وأكد الإطار الاستراتيجي لوزارة الحكم المحلي 2010-2014 على أهمية اعتماد النوع الاجتماعي في إعداد الخطة الاستراتيجية العامة للوزارة وتنفيذها، وعلى ضرورة تمكين الهيئات المحلية من امتلاك قدرات مؤسسية فاعلة وتحفيزها على المشاركة مع القطاع الخاص العام، ومؤسسات المجتمع المحلي من أجل تحقيق تنمية مستدامة، تحقيقاً للمزيد من الديمقراطية والشفافية والمشاركة في قطاع الحكم المحلي⁽¹⁾. كما نص القانون على تخصيص حصة تصل إلى 20% من مقاعد الهيئات المحلية للنساء ما أسهم في تعزيز دورهن على صعيد الترشيح لهيئات الحكم المحلي وعضويتها.

كما أدت الانتخابات المحلية الأخيرة في الضفة الغربية (2012) إلى مشاركة 738 امرأة في عضوية الهيئات المحلية من بين 3505 (أي بنسبة 21%). وشكلت النساء نحو 20% من الأعضاء المنتخبين ونحو 22% من الأعضاء الفائزين بالتزكية. كما شاركت النساء في التصويت بنسبة 71، 42% من مجموع المقتربين⁽²⁾. كما أسهمت النساء في العديد من اللجان الفنية وشاركت في الكثير من برامج بناء القدرات التي

1. وزارة الحكم المحلي، الإطار الاستراتيجي لوزارة الحكم المحلي، http://www.molg.pna.ps/studies/strategic__plan.pdf، 2010 - 2014.

2. لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين. تقرير الانتخابات المحلية 30، 2012، أيلول <https://www.elections.ps/ar/tabid/1044/language/en-US/>

المحلي، وتقديم مجموعة من الدروس المستفادة من هذه المبادرات. وفي النهاية يتم تقديم توصيات لتعزيز مشاركة النساء في الحكم المحلي وهيئاته.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في أعمال الهيئات المحلية في فلسطين وتحليلها، وتقييم الممارسات والآليات التي من شأنها زيادة المشاركة الفاعلة للنساء، وتحفيز المؤسسات النسوية والمؤسسات ذات العلاقة بتطوير وتنمية هذه المشاركة. وبشكل عام تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

- الإسهام في تطوير سياسات الحكم المحلي، وأداء المؤسسات المجتمعية العاملة في مجال تحسين وتطوير مشاركة المرأة في الحكم المحلي.
 - الإسهام في زيادة الوعي لدى المجتمع والأحزاب السياسية بأهمية المشاركة السياسية للنساء.
 - الإسهام في تشجيع النساء للمشاركة في الحكم المحلي من خلال تسليط الضوء على أهم الإنجازات وأبرز التحديات.
 - تقديم مقترحات وتوصيات حول آليات زيادة مشاركة المرأة في الحكم المحلي من خلال العملية الديمقراطية والانتخابات.
- أما الأهداف البحثية التي تحاول الدراسة تحقيقها فهي كما يأتي:

نقدتها وزارة الحكم المحلي ومؤسسات محلية ودولية. وضمن هذا السياق أصبح من الضروري تقييم المرحلة السابقة، وتعلم الدروس من هذه التجربة الغنية والمتراكمة من أجل التخطيط للمستقبل، وتحسين الأداء في هذا المجال.

ومن أجل ذلك، يقدم هذا التقرير نتائج دراسة قام بها مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) لصالح جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، وبدعم من مؤسسة التعاون الألماني (GIZ) (برنامج تمكين النساء في صنع القرار في الشرق الأوسط المنفذ من قبل «GIZ» بتقويض من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية «BMZ»). نفذ الدراسة فريق مؤهل من الباحثين، من خلال أساليب بحثية متعددة منها: استخدام مسح ميداني لعينة ممثلة في عموم مناطق الضفة الغربية. كما تم استخدام المقابلات المتعمقة مع ذوات وذوي المعرفة والعلاقة المباشرة في الموضوع قيد الدراسة، وعقدت ورش عمل مركزة للباحث مع مختصات ومختصين في مواضيع المرأة والمؤسسات النسوية والهيئات المحلية. وقد تم البحث الميداني في الفترة الواقعة بين 7 شباط و3 آذار 2016. ويقدم التقرير نبذة تاريخية - قانونية لمسألة مشاركة النساء في هيئات الحكم المحلي، كما يتم تحليل البيئة المحيطة التي تؤثر على طبيعة هذه المشاركة. ومن ثم يتم تقديم نتائج استطلاع الرأي حول أهم جوانب مشاركة النساء وتعزيزها بنتائج المقابلات المعمقة، وورشات العمل المركزة التي تعطي إضافات نوعية للتحليل. كما يتم تحليل تجارب العضوات في الهيئات وتقييم عدد من المبادرات التي دعمت النساء في الحكم

أما أهم الأدوات البحثية فهي ما يأتي:

أ. مراجعة الأدبيات: قام فريق أوران بمراجعة الأدبيات المتوفرة حول مشاركة المرأة في أعمال الهيئات المحلية كافة. وبشكل رئيس تم مراجعة الوثائق والتقارير التي أصدرتها وزارة الحكم المحلي وبيانات لجنة الانتخابات المركزية حول مشاركة النساء في أعمال الهيئات المحلية كافة. كما تم مراجعة التقارير والدراسات الصادرة عن مؤسسات ومراكز أبحاث محلية وإقليمية وعالمية (مرفق قائمة بالمراجع في ملحق رقم 1).

ب. البيانات الكمية: تم إجراء مسح ميداني للتعرف على آراء المواطنين والمواطنات حول مشاركة المرأة في الهيئات المحلية، من خلال عينة ممثلة للمدن والبلدات والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية. هذا ويلخص القسم التالي منهجية المسح الميداني:

• الاستثمار

تم تصميم الاستثمار بناء على مرجعيات البحث المتفق عليها، وبعد التشاور المعمق مع خبيرات جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية. ولقد عكس تصميم الاستثمار محاور عديدة أبرزها: واقع مشاركة المرأة الفلسطينية، وتقييم أداء المجالس المحلية، وتقييم دور المرأة في هذه المجالس والأنماط والسلوكيات السائدة في المجتمع حول التعامل مع عضوات المجالس المحلية، ومستويات مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية، ودور «الكوتا» والمؤسسات النسوية والأحزاب والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة بواقع المرأة والحكم المحلي (أسئلة الاستثمار

- تقديم خلفية تاريخية وقانونية عن مشاركة النساء في المجال السياسي عامة، والحكم المحلي خاصة.
- قياس وتحليل توجهات المجتمع تجاه مشاركة المرأة في الحكم المحلي لاسيما بعد مرور دورتين انتخابيتين للحكم المحلي.
- تقييم التجربة النسوية في الحكم المحلي وخصوصا في الهيئات المحلية.
- تحليل المبادرات والمشاريع الهادفة لدعم وانخراط النساء في الحكم المحلي وتقييم التجربة وتعلم الدروس من أجل التخطيط المستقبلي.
- تقييم الفجوات التي تؤثر على وضع النساء في الحكم المحلي التي تواجه النساء المرشحات لعضوية المجالس والهيئات المحلية.
- تقديم التوصيات والنتائج المتعلقة بتطوير مشاركة النساء في الحكم المحلي⁽³⁾.

منهجية إعداد الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة منهج البحث التشاركي، الشمولي والموضوعي. كما ارتكزت على الدمج بين طرائق وأدوات البحث الكمي والكيفي.

3. تأتي هذه الدراسة كاستكمال وتحديث لدراسة قامات بها جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، النساء في المجالس والهيئات المحلية - واقع وتحديات، 2009، إعداد وسيم أبوفاشة.

ونتائج الدراسة الميدانية متوافرة في ملحق النتائج التفصيلية رقم (2).

• إدخال البيانات، وتنظيمها، وتحليلها

• العينة

تم استكمال تجهيز البيانات بالكامل بواسطة فريق إدخال البيانات والإحصاءات التابع لمركز «أوراد»، حيث أعد الفريق كتاب ترميز للمقابلات. وقد روعيت في عملية الترميز المعايير الدولية المعتمدة من قبل المركز. وقد تم إدخال البيانات في مبنى المركز واقتصرت على شخصين فقط لضمان السرية والجودة. ثم تمت مراجعة أوراق تصحيح البيانات كافة، وتدقيق معلومات المقابلات من جانب فريق البحث. وتبع هذا، سلسلة إضافية من الاختبارات بواسطة برنامج «تدقيق» صمم خصيصاً لهذا الغرض، حيث تم تدقيق كل استبيان للتأكد من التناسق الداخلي للبيانات. وأخيراً، تم استخدام برنامج الحاسوب «SPSS» لتبويب البيانات وتحليلها.

استهدف المسح المواطنين من الجنسين (18 عاماً فما فوق) في الضفة الغربية. بلغ حجم العينة (784) مواطناً ومواطنة، وتضمنت العينة عدداً متساوياً من الذكور والإناث. لقد تم تنفيذ المسح في 45 موقعاً ممثلاً للهيئات المحلية حسب تباين التعداد السكاني في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية. لقد تم اختيار عينة مواقع البحث بشكل عشوائي وممثل بحيث تشمل القرى والبلدات والمدن الفلسطينية كافة، وذلك اعتماداً على القوائم المتوافرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولجنة الانتخابات المركزية. ويبين ملحق رقم (3) أن العينة موزعة بشكل ممثل للفئات الاجتماعية كافة.

• العمل الميداني

ج. البيانات الكيفية: للتكامل مع البيانات الكمية ولتعميق التحليل تم جمع البيانات الكيفية من خلال مجموعة من الأدوات البحثية:

• **المقابلات المعمقة:** تم إجراء 41 مقابلة مع مجموعة متنوعة من الخبراء والخبيرات في مجالي المرأة والحكم المحلي يمثلون الأطراف الرئيسية كوزارة الحكم المحلي، ولجنة الانتخابات المركزية، ورؤساء عضوات مجالس محلية، وممثلين/ممثلات عن مؤسسات المجتمع المحلي، ومؤسسات دولية داعمة للحكم المحلي. من أجل ذلك، تم استخدام دليل توجيهي خاص من أجل الحصول على المعلومات اللازمة (من أجل قائمة المقابلات، الرجاء العودة للملحق رقم 4).

تم البدء بالعمل الميداني الخاص بهذا المسح يوم 7 شباط 2016 واكتمل في 3 آذار 2016. نفذ البحث 35 فرداً من الباحثات والباحثين الميدانيين والمشرفين ومدخلي البيانات. وقبل بدء العمل الميداني، تم تنظيم برنامج تدريبي مكثف من خلال ورشة عمل لمدة يوم كامل. ولضمان أقصى درجات الجودة والمهنية في العمل الميداني فقد استعملت (أوراد) أساليب عديدة منها: تعيين مشرفات ومشرفين لكل فريق عمل في كل منطقة جغرافية. كما نفذت المشرفات زيارات رقابة بعدية (أي بعد خروج الباحثات من منازل العينة المبحوثة). وبشكل عام، فقد جرى العمل الميداني على نحو سلس، دون عقبات تذكر.

• **الورشات المركزة:** نظم أورد ثلاث مجموعات مركزة في الضفة الغربية، شارك فيها 45 من ممثلات وممثلي الهيئات المحلية، ومؤسسات المجتمع المحلي، والمؤسسات الشبابية والنسوية. استهدفت إحدى الورشات الشبان والشابات أعضاء المجالس الشبابية في محافظة طولكرم، بينما استهدفت أخرى عضوات مجالس الظل والناشطات النسويات في محافظة رام الله والبيرة. أما الورشة الثالثة فقد استهدفت عضوات وممثلات الهيئات المحلية في منطقة جنوب الضفة الغربية. (قائمة بورش العمل متوفرة في ملحق رقم 5، كما تتوافر قائمة الأسئلة التوجيهية للمقابلات وورش العمل في ملحق رقم 6).

• **مراجعة الدراسة:** تمت مراجعة الدراسة وتقديم ملاحظات معمقة حولها من مجموعة من الخبيرات وممثلات المؤسسات ذات العلاقة. وتم تعديل الدراسة بناء على ملاحظة المشاركات (أسماء المراجعات مرفقة في الملاحق).

وبشكل عام، فإن العملية البحثية تمت من دون معوقات تذكر، باستثناء صعوبة الحصول على معلومات دقيقة وشاملة حول البرامج والتدخلات المختلفة من أجل تحليلها، ووضع تصورات لتطويرها.

الفصل الثاني: خلفية السياق وتحليله لمشاركة النساء في الحكم المحلي

مقدمة

إن دراسة مشاركة النساء في هيئات الحكم المحلي لا تتفصل عن العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية والقانونية، ولا عن خصوصية حالة التحرر الوطني التي ما زالت تمر بها القضية الفلسطينية. كما أن نشوء السلطة الوطنية له أثر في مأسسة حقوق النساء، وإصدار القوانين والاستراتيجيات الوطنية بما يتماشى مع القانون الأساسي الفلسطيني، ومع الأطر التشريعية والأعراف الدولية من ناحية، ومع التراجع النسبي لدور المجتمع المدني في التنمية المجتمعية والسياسية من ناحية أخرى. سيتم في هذا القسم استعراض السياق التاريخي-السياسي لمشاركة النساء الفلسطينيات في الحياة السياسية بشكل عام، والحكم المحلي بشكل خاص. كما يتم البحث في أهم العوامل التي تؤثر - إيجاباً أو سلباً - على مشاركة النساء، بما في ذلك محدودية العملية الديمقراطية والانتخابية وكذلك المحددات الاجتماعية والقانونية والمتعلقة بالسياسات والخطط الوطنية⁽⁴⁾.

السياق التاريخي-السياسي لمشاركة المرأة الفلسطينية

تعود مشاركة النساء الفلسطينيات في العمل السياسي إلى نهايات القرن التاسع عشر، واستمرت لاحقاً من خلال عقد المؤتمرات السياسية، وتأسيس الجمعيات الخيرية، والمشاركة في التظاهرات ضد الهجرة اليهودية والانتداب البريطاني. وتبع ذلك تشكيل الاتحادات النسائية والتي نصت دساتيرها على حق المرأة في العمل السياسي⁽⁵⁾. وكان للمرأة إسهامات كبرى في ثورة عام 1936-1939. وضاعف الوضع الفلسطيني المتأزم بعد نكبة فلسطين عام 1948 من التحديات أمام المرأة التي واصلت القيام بدورها من خلال تأسيس الجمعيات الخيرية لرعاية الأيتام والمشردين واللاجئين. وانصب الاهتمام على الخدمات الصحية والتعليمية للمرأة والأسرة ورفع مستوى تعليم الفتيات⁽⁶⁾. وتابعت الحركة النسائية نضالاتها المجتمعية والإنسانية بتقديم الخدمات للأسر الفلسطينية في مخيمات الداخل والشتات. وبعد تشكل الاتحاد العام

4. من أجل نظرة كلية حول المشاركة السياسية والنساء، يمكن مراجعة دراسة تمت لصالح جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية،

.Strengthening Womens Political Participation in Palestine. A Baseline Research Study, January 2016

5. عبيد حيدر، 2013، على الرابط: <http://bit.ly/1Nm59OB>

6. إصلاح جاد، 2000، ص 55.

بين الحركة النسوية والأحزاب ما زالت قيد النقاش من حيث قدرة الأحزاب على الاستجابة للمطالب النسوية وتضمينها بشكل فعلي في أجنداتها وهياكلها التنظيمية. كما شهدت مرحلة ما بعد إنشاء السلطة الوطنية تركيزاً أكبر على القضايا الاجتماعية والتنمية والمطلبية ما أسهم بتطوير مراكز ومؤسسات نسوية كانت موجودة وأخرى حديثة العهد ركزت على عملها على قضايا مجتمعية بما في ذلك العنف والمساواة في العمل ورفع الوعي بقضايا المرأة الاجتماعية والتشريعية، وكذلك على المشاركة السياسية وفي مجالات صنع القرار⁽¹⁰⁾. وفي مرحلة التسعينات، لم تكن المرأة بمنأى عن تأثيرات مرحلة اتفاق أوسلو والتحديات التي يفرضها الواقع على الرغم من ضعف تمثيل النساء في الفترة التحضيرية لأوسلو، كما أن «الوعي النسوي كان المنقذ للحركة النسوية من الضياع، وفتح أمامها أفاق عمل وبرامج جديدة، وبدأ الاهتمام بالتشريعات والإعلام، وقضايا التنمية وفرص العمل والتعليم والثقافة والصحة»⁽¹¹⁾.

نشوء السلطة الوطنية والتوجه نحو الأطر الدولية

نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية بعد التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993. وأدرجت مرحلة بناء مؤسسات السلطة مباشرة على سلم أولويات منظمة التحرير والسلطة بهدف التحرك قدماً نحو إحداث التنمية اللازمة والتحضير لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وتطورت مرحلة البناء هذه بشكل متسارع، وبدأت مأسسة قضايا النساء لتصبح

للمرأة الفلسطينية مع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 شاركت النساء في مؤسسات المنظمة وأجهزتها المختلفة، وكان لها مشاركة مباشرة في الثورة الفلسطينية⁽⁷⁾.

وتتجلى مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية لمنظمة التحرير من خلال المجلس الوطني الأول، والذي عقد في القدس بتاريخ 1964-5-29 حيث شاركت المرأة الفلسطينية بعشر عضوات ممثلات عن الهيئات النسائية الفلسطينية في الأردن و11 عضوة عن غزة والتجمعات الفلسطينية في الأقطار العربية، وذلك من أصل 422 عضواً تمت دعوتهم للاشتراك في المجلس الوطني في دورته الأولى⁽⁸⁾. ولم تكثف المرأة الفلسطينية بمشاركتها السياسية، وإنما انخرطت في العمل النقابي العمالي بشكل مكثف⁽⁹⁾.

هذا وشهدت مشاركة النساء وتمثيلهن صعوداً وانخفاضاً عبر المراحل التاريخية. وكان لانطلاقة الانتفاضة الأولى عام 1987 دور في تعزيز الدور السياسي للنساء، فقد شاركن بشكل فاعل في التظاهرات والمواجهات وتوزيع المنشورات وإلقاء الحجارة على قوات الاحتلال الاسرائيلي، بالإضافة إلى زيارتهن لعائلات الشهداء والجرحى والمعتقلين، وتشكيل الأطر والمؤسسات الجماهيرية والمجتمعية. فعلى الرغم من أن هذه المرحلة شهدت توحيداً للأطر النسوية والمنبثقة عن الأحزاب والمؤسسات المهتمة في المجلس النسوي الأعلى، إلا أن العلاقة

7. الموسوعة الفلسطينية، على الرابط: <http://bit.ly/1YIIMVu>

8. بكر أبو بكر على الرابط التالي: <http://bit.ly/1WfbuNA>

9. المرجع السابق.

10. إصلاح جاد، 2000، ص 55.

11. المرجع السابق.

جزءاً من سياسات السلطة الوطنية وتوجهاتها، وكذلك تم دخول النساء إلى المجلس التشريعي بنسبة (4% في 2006 و 7,13%) بعد إقرار نظام الكوتا، وتم إنشاء دوائر المرأة (لاحقاً دوائر النوع الاجتماعي) في الوزارات والهيئات الحكومية، وكذلك إنشاء وزارة شؤون المرأة في إطار الحكومة الفلسطينية. كما تم تبني العديد من الاتفاقيات الدولية كاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (2009) والتي تشكل مرجعية مهمة في تقنين الحقوق المتساوية للمرأة والرجل. كما أن التوجهات الاستراتيجية للسلطة الوطنية، والمعلنة في العديد من وثائقها تؤكد على حيوية استكمال البناء المؤسسي للدولة على أسس احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية وحقوق المواطنة، والتمتع بحماية القانون دون تمييز في كنف سلطة قضائية مستقلة وفاعلة، ومؤسسة أمنية مهنية؛ وتعزيز فعالية المؤسسات الحكومية والمحلية والارتقاء بقدراتها على تقديم الخدمات ذات الجودة للمجتمع بكفاءة وفاعلية، وترسيخ المشاركة المجتمعية والتوجه اللامركزي في صنع القرار والمساءلة العامة⁽¹²⁾.

وجاءت وثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين 2013-2011 الصادرة عن وزارة شؤون المرأة لتؤكد على التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بتحقيق مبدأ العدالة واحترام حقوق الانسان، والمشاركة الفاعلة في إزالة جميع أشكال التمييز ما بين الجنسين، وتعتبر هذه الاستراتيجية أداة لتلبية الاحتياجات الحقيقية للمرأة الفلسطينية وحل الإشكاليات التي تحول دون حصول المرأة على موقع متساو في المجتمع⁽¹³⁾.

التشريعات الفلسطينية والأعراف الدولية

إن مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين وردت في العديد من القوانين والأعراف الدولية والمحلية، فقد جاء في نص القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003 في المادة رقم 9 «الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة»⁽¹⁴⁾. وهو يؤكد على الحقوق الآتية:

1. تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون.

2. تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية.

12. خطة التنمية الوطنية 2014-2016، على الرابط التالي: <http://bit.ly/1VHWoRz>

13. وثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين، وزارة شؤون المرأة.

14. نص القانون الأساسي المعدل لسنة 2003: <http://bit.ly/1QGuKkZ>

3. التصويت والترشيح للانتخابات لاختيار ممثلين يتم انتخابهم بالاقتراع العام⁽¹⁵⁾.

هذا، ووقع الرئيس محمود عباس في الأول من نيسان عام 2014 على اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة «سيداو» (الصادرة عام 1979) والتي نصت على أهمية اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل في المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، والقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة⁽¹⁶⁾.

التطورات في مجال الحكم المحلي

ترافقت التطورات السابقة مع بناء وتأسيس وزارة الحكم المحلي التي شرعت بتغيير واقع الهيئات المحلية، فقد حُدد الإطار الاستراتيجي لوزارة الحكم المحلي 2010-2014 من خلال رؤية الوزارة التي تتمثل في بناء حكم محلي رشيد، قادر على تحقيق تنمية مستدامة بمشاركة مجتمعية فاعلة، ومن بين أهداف الاستراتيجية توفير بيئة عمل مناسبة تراعي احتياجات النوع الاجتماعي⁽¹⁷⁾. كما وضعت وحدة النوع الاجتماعي رسالتها التي تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في مجالس الهيئات المحلية، والعمل على تفعيل وتمكين مشاركة النساء، وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج الوزارة، وجسر فجوة النوع في مجالات الحكم المحلي كافة.

ومع اهتمام الوزارة بهذا النهج، إلا أن التطورات جاءت بطيئة وغير مكتملة في الكثير من الأحيان. فقامت في مناسبات عديدة باستبدال الهيئات المحلية سواءً أكانت منتخبة أو معينة بهيئات جديدة شكلتها العائلات والقوى السياسية⁽¹⁸⁾. ولكن المشرع الفلسطيني صحح موقفه بالتأكيد على الانتخابات كنهج ديمقراطي لاحقاً.

وفي نفس السياق، أوكلت لوزارة الحكم المحلي مهمة تطوير «مشروع قانون مجالس الهيئات المحلية عام 1996» ومناقشته داخل أروقة المجلس التشريعي بالتعاون مع قانونيون ورؤساء وأعضاء مجالس وهيئات محلية، وممثلو وزارة الحكم المحلي، وناشطات وناشطين مدنيين. وتم الخروج بمشروع القرار بشكله النهائي بتاريخ⁽¹⁹⁾. «1996-12-16» ويتيح هذا القانون الحق في الانتخاب والترشح لكلا الجنسين. وبعد عام تم إقرار

15. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2005 على الرابط: <http://bit.ly/1NI4iOl>

16. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة للعام 1979: <http://bit.ly/1bjVxun>

17. الإطار الاستراتيجي لوزارة الحكم المحلي 2010-2014 على الرابط التالي: <http://bit.ly/22Q7a7F>

18. رائد فريد مقبل، 2010، ص: 41؛ على الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/1qYrQP8>

19. كمال ابراهيم علاونة، 2009 على الرابط الإلكتروني التالي: <http://bit.ly/1XI6wrv>

أقر قانون جديد رقم (10) لسنة 2005، حيث اعتمد النظام الانتخابي النسبي (القوائم). وأقر التدخل الإيجابي بتخصيص مقاعد مضمونة للنساء في عضوية المجالس المحلية، حيث نصت المادة 17/ قانون رقم (10) لسنة 2005 على أنه «يجب ألا يقل تمثيل المرأة في أي من مجالس الهيئات المحلية عن 20% على أن تتضمن كل قائمة من القوائم حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن:

أ. امرأة من بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة.

ب. امرأة من بين الأسماء الأربعة التي تلي ذلك.

ج. امرأة من بين الأسماء التي تلي ذلك.

أما التعديل الثالث، فقد جاء بتاريخ 29/8/2005 وتم إعادة النظر في مقاعد الكوتا النسائية، لضمان تمثيل امرأتين على الأقل في المجالس المحلية بدلا من 20%، وتشير المادة (17) من قانون الانتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (12) لسنة 2005 المعدل إلى ما يلي:

1. في الهيئة المحلية التي لا يزيد عدد مقاعدها عن ثلاثة عشر مقعدا يجب ألا يقل تمثيل المرأة عن مقعدين:

أ. امرأة واحدة من بين الخمسة أسماء الأولى في القائمة.

ب. امرأة واحدة من بين الخمسة أسماء التي تلي ذلك.

2. في الهيئة المحلية التي يزيد عدد مقاعدها عن ثلاثة عشر مقعدا يخصص مقعد للمرأة من بين الأسماء التي تلي البند (ب) أعلاه.

«مشروع قانون الهيئات المحلية الفلسطينية» شهر كانون الأول عام 1997⁽²⁰⁾. وبمراجعة هذا القانون نجده قد وسع من صلاحيات ومهام السلطات المحلية في مجالات عديدة في الحياة العامة في فلسطين.

وفي عام 1998 أصدر وزير الحكم المحلي تعميما يقضي بتعيين امرأة واحدة على الأقل في جميع المجالس المحلية والبلدية، ولم تكن الصيغة ملزمة، وتعامل رؤساء المجالس وأعضاءها بمزاجية مع هذا التعميم، وبالمحصلة تم تعيين 61 سيدة من أصل 3739 عضوا معينا بما لا يتجاوز نسبة (6, 1%) كلها في الضفة الغربية، في حين لم تستجب بلديات قطاع غزة لهذا التعميم⁽²¹⁾.

مراحل التعديل على قوانين الانتخابات

عدل قانون رقم (5) لسنة 1996 ثلاث مرات، وجاء التعديل الأول بتاريخ 30/11/2004 لينص على انتخاب «رئيس الهيئة المحلية من قبل أعضائها» وتخصيص مقعدين للنساء في كل مجلس محلي كحد أدنى. وبعد هذا التعديل، أجريت الانتخابات على مرحلتين؛ المرحلة الأولى بتاريخ 23/12/2004 في الضفة الغربية وبتاريخ 27/1/2005 في قطاع غزة. وترشحت في هذه المرحلة 100 امرأة. أما المرحلة الثانية، فكانت بتاريخ 5/5/2005 في الضفة والقطاع وتم اتباع نظام الأغلبية (الدوائر) على أساس نظام الأكثرية. وبتاريخ 15/8/2005

20. المرجع السابق.

21. ربما كتانة نزال، 2006 على الرابط التالي: <http://bit.ly/22N8FTS>

وبالنسبة للمرحلتين الثالثة والرابعة من الانتخابات فقد أجريت الانتخابات على القانون الجديد «النظام النسبي» مع إضافة بسيطة للكوتا النسوية وهي ثلاثة مقاعد للمجالس التي يزيد عدد أعضائها عن 13 عضواً.

وأما معطيات اللجنة العليا للانتخابات المحلية، فتشير إلى أن 51 امرأة ترشحن للانتخابات المحلية عام 2004، ولكن بعد إقرار نظام الكوتا النسوية (تخصيص 20% عضوية المجلس للنساء بواقع عضوتين في كل دائرة) ارتفع عدد المرشحات في المرحلة الأولى إلى 150 امرأة في الضفة الغربية، و82 امرأة في قطاع غزة⁽²³⁾. وبالمجمل، فمن أصل 2732 فائزاً بالانتخابات فقد فازت 537 امرأة (أي بنسبة بلغت 6, 19%) في الانتخابات المحلية في الضفة وغزة بينما 135 امرأة ضمن المنافسة، و402 على نظام الكوتا، مما يشير إلى أن نظام الكوتا شجع النساء على الترشح⁽²⁴⁾.

ويبدو أن تطور المراحل القانونية لمشاركة المرأة في الحكم المحلي كان له أثر كبير على إقبال النساء على المشاركة في يوم الاقتراع، حيث أظهرت بيانات لجنة الانتخابات المركزية تقارباً كبيراً في نسب المقترعين الذكور والإناث في المراحل الأربع التي أجريت فيها الانتخابات المحلية بين عامي 2004 و2005. وبالتفصيل:

• المرحلة الأولى: بلغت نسبة المقترعين الذكور (5, 52%) بينما بلغت نسبة الإناث (5, 47%).

23. ربما كثانة نزال، 2006 على الرابط التالي: <http://bit.ly/22N8FTS>

24. عماد موسى، 2015 على الرابط التالي: <http://bit.ly/1rny33>

3. يستثنى من أحكام البند (أ) أعلاه الهيئات المحلية التي يقل عدد الناخبين فيها وفقاً للجدول النهائي للناخبين عن ألف ناخب، وفي هذه الحال تترك للقوائم الانتخابية حرية اختيار الأماكن المخصصة للمرأة من بين مرشحيها.

4. إذا شغل مقعد للمرأة في مجلس الهيئة المحلية، تحل مكانها المرأة التي تليها في تسلسل المقاعد المخصصة للمرأة في نفس القائمة التي تنتمي إليها.

وارتباطاً بالتطوير القانوني والتشريعي، وهي مسألة غاية في الأهمية من حيث التحول الديمقراطي وأيضاً من حيث ضمان تمثيل المجموعات المختلفة، فإن غياب دور المجلس التشريعي يؤثر سلباً على المطالب النسوية، وعلى تحقيق إنجازات في مجال العمل من أجل التغيير وتحقيق المساواة.

الانتخابات المحلية 2004 و2005

شكل قرار السلطة الوطنية الفلسطينية بإجراء انتخابات محلية بتاريخ 2004-5-10 انعطافة تاريخية في العمل الديمقراطي، على الرغم من النظرة المتباينة للمجتمع الفلسطيني تجاه مشاركة المرأة السياسية⁽²²⁾. ويتبع نسبة تمثيل المرأة في هذه الانتخابات نجد أن المرحلتين الأولى والثانية عقدتا بناء على قانون الأغلبية، وبكوتا نسائية بنسبة مقعدين فقط (أي ما يعادل 15% من المقاعد المخصصة)،

22. كمال ابراهيم علاونة، 2009 على الموقع الإلكتروني التالي: <http://bit.ly/1XI6wrv>

- أما المرحلة الثانية: بلغت النسبة بين الذكور والإناث (5, 51%) و(5, 48%) على التوالي.
- لم تختلف المرحلة الثالثة حيث بلغت نسبة الذكور (6, 51%) مقابل (4, 48%) للإناث.
- ازدادت الفروقات بين كلا الجنسين في المرحلة الرابعة بواقع (5, 53%) للذكور مقابل (5, 46%) للإناث⁽²⁵⁾.

ويوضح الجدول أدناه المراحل الأربعة التي مرت بها الانتخابات المحلية 2004 و2005 وعدد الفائزين والفائزات ووضعية الكوتا والمنافسة آنذاك حسب بيانات لجنة الانتخابات المركزية.

جدول (1): نتائج الانتخابات المحلية 2004 و2005

المرحلة	فائزون	إناث	ذكور	كوتة	منافسة
الأولى	424	73	351	34	39
الثانية	864	167	697	71	96
الثالثة	1014	209	805	209	0
الرابعة	430	88	342	88	0
المجموع	2732	537	2195	402	135

الانتخابات المحلية 2012

في 14 أيار 2012، أصدر الرئيس محمود عباس مرسوما رئاسيا «قرارا بقانون» بشأن تعديل قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم 10 لسنة 2005، وذلك في خطوة تمهيدية لإجراء الانتخابات المحلية في محافظات الوطن خلال الفترة المقبلة. وصرح وزير الحكم المحلي السابق في حينه «أن تعديل قانون الانتخابات المحلية جاء لمساعدة الحكومة باتخاذ قرار من شأنه إجراء الانتخابات بأسرع وقت ممكن، والتعديل

25. تقرير لجنة الانتخابات المركزية، 2004 و 2005 على الرابط التالي: <http://bit.ly/1SsYMIl>

يسمح بإجراء الانتخابات على مراحل في حال تعذر ذلك في يوم واحد وهو ما كان ينص عليه القانون قبل التعديل⁽²⁶⁾. واختلفت انتخابات عام 2012 عن انتخابات 2004 و2005 في اقتصارها على الضفة الغربية، ولكنها تمت أيضا ضمن مراحل أربعة.

وبعد انتهاء الانتخابات المحلية التكميلية الأولى والثانية، تبين أن إجمالي عدد القوائم الانتخابية التي اعتمدت لدى لجنة الانتخابات بلغ (673) قائمة بعد رفض (33) قائمة، وانسحاب (44) قائمة لتنتهي الانتخابات بخوض 651 قائمة تشكلت من مختلف التوجهات السياسية والمستقلين.

وفيما يخص التمثيل النسوي في الضفة الغربية، فقد ساعد تطبيق نظام الكوتا على وصول النساء إلى الهيئات المحلية، ولكن الزيادة لا يمكن وصفها على أنها سجلت اختراقات نسبية حيث لا زالت مشاركة الرجال تفوق مشاركة النساء، فقد وصلت نسبة الاقتراع إلى ما يقارب 43% في أوساط النساء، مقابل 57% في أوساط الذكور. ومقارنة مع الانتخابات المحلية 2005، 2004، فإن البيانات تشير إلى ارتفاع معدلات الترشيح بالنسبة للنساء من 19% في انتخابات 2004 إلى 24% في انتخابات 2012. وكذلك، فقد ارتفعت نسبة العضوات في الضفة الغربية إلى 21%.

كما تأثرت العملية الديمقراطية بشكل واضح في هذه الانتخابات حيث تمت بالتزكية في 61% من الهيئات المحلية من خلال التوافق على قائمة موحدة أو غياب التنافس، ولم يحصل انتخابات في 5، 4% من الهيئات في الضفة الغربية⁽²⁷⁾. أما عدد النساء الفائزات بالتزكية فبلغ 467 امرأة من مجموع 2124 فائزا وفائزة.

ومن جانب آخر، فقد ترشحت قائمة نسوية في كل من مدينة الخليل وقرية صفا للانتخابات. ولم تحصل أي منهما على مجموع أصوات يؤهلها للوصول إلى نسبة الحسم، كما تراجع وصول المرأة لرئاسة الهيئات المحلية حيث حظيت امرأة واحدة فقط بمنصب رئيس البلدية (بلدية بيت لحم)، وبترجع عن المرحلة السابقة التي تربعت على رئاسة البلديات 3 نساء في بلديات رام الله وبنى زيد الغربية وعبوين⁽²⁸⁾.

26. خبر بعنوان « مرسوم رئاسي بشأن تعديل قانون الانتخابات المحلية ». تاريخ 2012، 5، 17 على الرابط التالي: <http://bit.ly/26eQRFP>

27. موقع لجنة الانتخابات المركزية، 2012 على الرابط التالي: <http://bit.ly/1rnq9Lu>

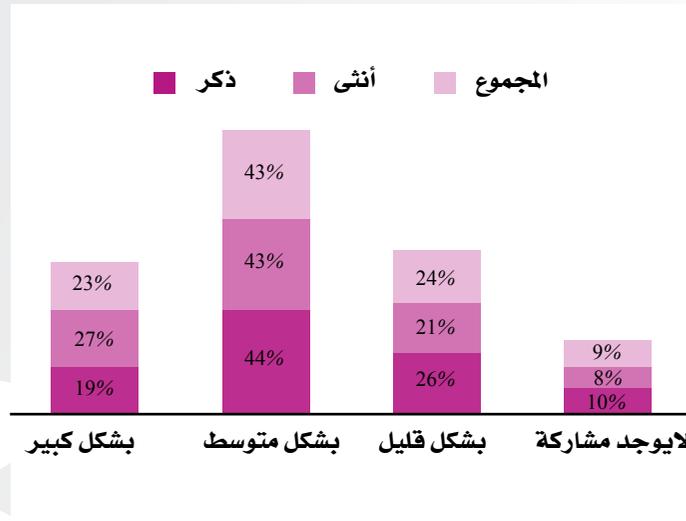
28. مفتاح، <http://bit.ly/26gbJfP>، 2013.

الفصل الثالث: تحليل المواقف المجتمعية (الفرص والمعوقات المجتمعية)

مقدمة

يعتقدون بأن النساء لا يتمتعن بالحرية الكافية للمشاركة في الهيئات المحلية، بينما اعتبر 67% من المستطلعين بأن للنساء الحرية في المشاركة. وكما يظهر من الرسم البياني أدناه فإن النساء أكثر شعورا بهذه الحرية مقارنة بالرجال، حيث صرحت بذلك 70% من الإناث (27% بشكل كبير، و43% بشكل متوسط)، بينما صرح بذلك 63% من الذكور (19% بشكل كبير، و44% بشكل متوسط).

رسم بياني (1): نسبة الذين يعتقدون بأن للنساء الحرية بالمشاركة في الهيئات المحلية بحسب الجنس

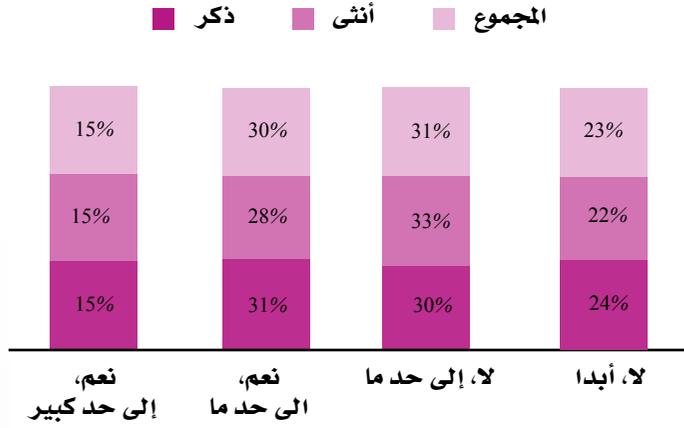


يقدم هذا القسم تحليلاً لنتائج الدراسة الميدانية سواء الكمية أو الكيفية من وجهة نظر المجتمع (نساء ورجالاً) وحسب تجربة النساء العضوات في الهيئات المحلية، ويتم من خلال ذلك محاولة الإجابة عن أسئلة البحث حول الفرص والتحديات، وتقييم مشاركة النساء في الانتخابات المحلية الأخيرة، والمعرفة والتقدير لدور النساء في الحكم المحلي، وتقييم أداء الهيئات المحلية والعضوات، وتجربة النساء العضوات في الهيئات، والموقف من تبوأ النساء لمناصب قيادية في هيئات الحكم المحلي، وتقييم دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تطوير مشاركة النساء بما في ذلك دور وزارة الحكم المحلي، والسياسات والبرامج التي تستهدف تعزيز مشاركة النساء، وتحديد الفجوات والمعوقات والتحديات التي تؤثر على مشاركة النساء، وكذلك أهم التوجهات لتطوير مشاركة النساء في الحكم المحلي. هذا وقد تم تصنيف النتائج تحت العناوين الآتية:

حرية محدودة وفرص متباينة للمشاركة في الهيئات المحلية

على الرغم من التقدم الكبير في مجال مشاركة النساء في هيئات الحكم المحلي، إلا أن الاعتقاد ما زال سائداً بأن فرص النساء غير متكافئة مع فرص الرجال. فما زال ثلث المستطلعين من النساء والرجال

رسم بياني (2): نسبة الاعتقاد بتمتع الرجال والنساء بنفس الفرص للترشح لعضوية الهيئات المحلية بحسب الجنس



إن الاعتقاد السائد بأن المساواة الفعلية والمنتكافئة غير متوافرة يؤدي إلى الدعوة لتطبيق نظام الكوتا وزيادة حصة النساء في ذلك. فحسب مسؤول في مؤسسة انتخابية فإن (ترشيح النساء في قوائم وحدهن لن ينجح لأن كثيراً من الناس لن يصوت لامرأة من حيث المبدأ، ولكن لا أحد يقول أنني لن أصوت لرجل لأنه رجل، بينما هناك غالبية لن تصوت لامرأة لأنها امرأة، أو أنهم يضعون شروطاً تعجيزية لإيجاد مبرر لعدم التصويت لهن). وكما تعبر إحدى ناشطات المجالس الشبابية فإنه (لم يكن هناك فرص كبيرة لفوز النساء من دون إخبار من القانون للفعاليات المحلية لدمج النساء في القوائم). ومع أن أكثر من نسبة من النساء المنصوص عليها قد فزرن في انتخابات مفتوحة

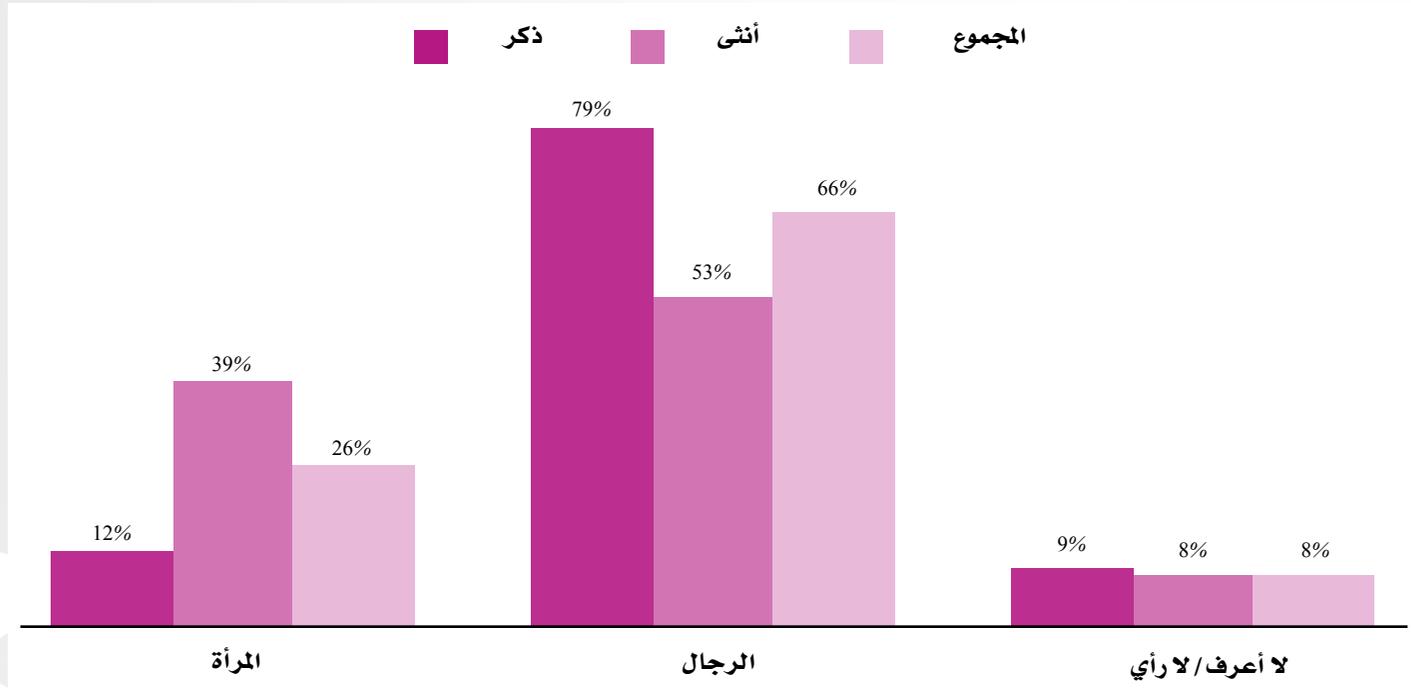
وفي إطار تقدير مدى الحرية التي تتمتع بها النساء للمشاركة، تظهر نتائج المقابلات والورشات تأكيداً للتباين بين النساء والرجال في إطار الحرية المتاحة. فمن ناحية (تقف أمام النساء مجموعة من المعوقات الثقافية والاجتماعية لممارسة حياتهن في المجال العام) بحسب إحدى الناشطات في مؤسسة نسوية. ومن ناحية أخرى فإن النظرة الدونية (الناعبة من الثقافة الدينية والعادات السائدة تجعل المرأة حبيسة البيت في أغلب الأحيان) بحسب باحث في قضايا النوع والانتخابات. هذا وتضيف الأعباء الأسرية والإنجابية محدودية قدرة النساء على الحركة بحسب إحدى عضوات الهيئات التي تعبر عن ذلك من خلال قولها (أشعر أحياناً بالحاجة للراحة بعد الضغط الشديد والمقاومة لمشاركتي، لأنني لا أستطيع التخلي عن أبنائي وبيتي فإنني أضطر للتنازل عن مشاركتي خارج المنزل، وخصوصاً أن الزوج يُصعب الأمور على حركتي أحياناً).

كما تدلل البيانات أن هناك حالة سائدة من عدم اليقين من حيث توافر فرص المساواة الفعلية بين النساء والرجال، ويتضح أن هناك شعوراً سائداً (55%) بأن الفرص المتوافرة للنساء غير مساوية لتلك المتوافرة للرجال في إطار الترشح لعضوية الهيئات المحلية. كما أن 30% يعتقدون أن الفرص (متساوية إلى حد ما). وفي المقابل، فإن 15% فقط يعتقدون أن هناك درجة كبيرة من المساواة بين النساء والرجال بالنسبة لفرص الترشح لعضوية الهيئات المحلية. وليس هناك فرق يذكر بين النساء والرجال في تقدير الفرص المتوافرة.

من دون الكوتا في جولات سابقة، إلا أن الكوتا عززت فرص النساء ولم تدع مجالاً للشك وللمقاومة إلا في مناطق محدودة حيث أجبرت النساء على عدم المشاركة في عدد من البلدات، حيث تم تزكية القوائم دون تصويت.

ليس غريباً أن التكافؤ في الفرص غير مهياً حتى اليوم، في الوقت الذي ما زالت فيه النظرة للمرأة تمييزية لكونها امرأة، فما زالت الغالبية يفضلون الرجل على المرأة بغض النظر عن تساوي الكفاءة. فعند السؤال عن اختيار المستطلعين من بين رجل وامرأة يمتلكان نفس المؤهلات والكفاءة لعضوية المجلس المحلي، صرح ثلثي المستطلعين بأنهم سيختارون الرجل لهذا المنصب، مقابل ربع سيختارون المرأة. ويلاحظ في هذا الصدد فجوة كبيرة بين النساء والرجال، حيث يختار الرجل نحو 79% من الرجال ويختاره أيضاً 53% من النساء (فجوة جندرية تصل إلى 26 نقطة). ويفضل اختيار المرأة كعضوة 12% من الرجال و39% من النساء.

رسم بياني (3) : تفضيل الرجال على النساء لعضوية المجلس المحلي بحسب الجنس



لا يتعاملون مع النساء بجدية في إطار الهيئات المحلية، ويوافق على ذلك إلى حد ما 26٪.

وينظر البعض للتمييز من حيث تمتع النساء بالتعليم والخبرة الحياتية، وبالرغم من أن معدلات التعليم الجامعي أصبحت متقاربة إلى حد كبير بين الجنسين، إلا أن 54٪ من المستطلعين يرون أن «محدودية التعليم بين النساء» عامل مهم في تحديد مشاركة النساء. وقد يكون القصد بالتعليم، كمفهوم واسع، الخبرة المجتمعية والعامّة، حيث يرى 60٪ أن «قلة الخبرة في الشؤون العامة بين النساء» عامل مهم في تحديد مشاركتهن. كما أن البعض يرى أن المهارات التي تحتاجها النساء للمشاركة في الهيئات المحلية غير متوافرة. ومن المهم التأكيد هنا على أن الحديث عن مواقف النساء وخبرتهن ووعيهن قد لا يختلف كثيرا في حالة البحث في وضع الرجال وخبرتهم ونظرتهم لأنفسهم في الهيئات المحلية، ولا بد من الوعي أيضا إلى أن هناك نظرة (مزدوجة المعايير) و(صعبة المنال/تعجيزية) عند البحث في القضايا المتعلقة بالنساء عند تقييم كفاءتهن وخبرتهن وما يستطعن أن يشاركن به.

وبشكل عام، يرى المستطلعون أن التقاليد العشائرية/العائلية هي العامل الأهم (في تحديد قدرة النساء على المشاركة، يليه قلة الوعي المجتمعي لأهمية مشاركة النساء، ورفض الأسرة لمشاركة النساء، والتفسير الخاطئ للشريعة، وإلى عدم وجود رغبة في المشاركة لدى النساء، وقلة التمويل كما يبين الرسم البياني الآتي:

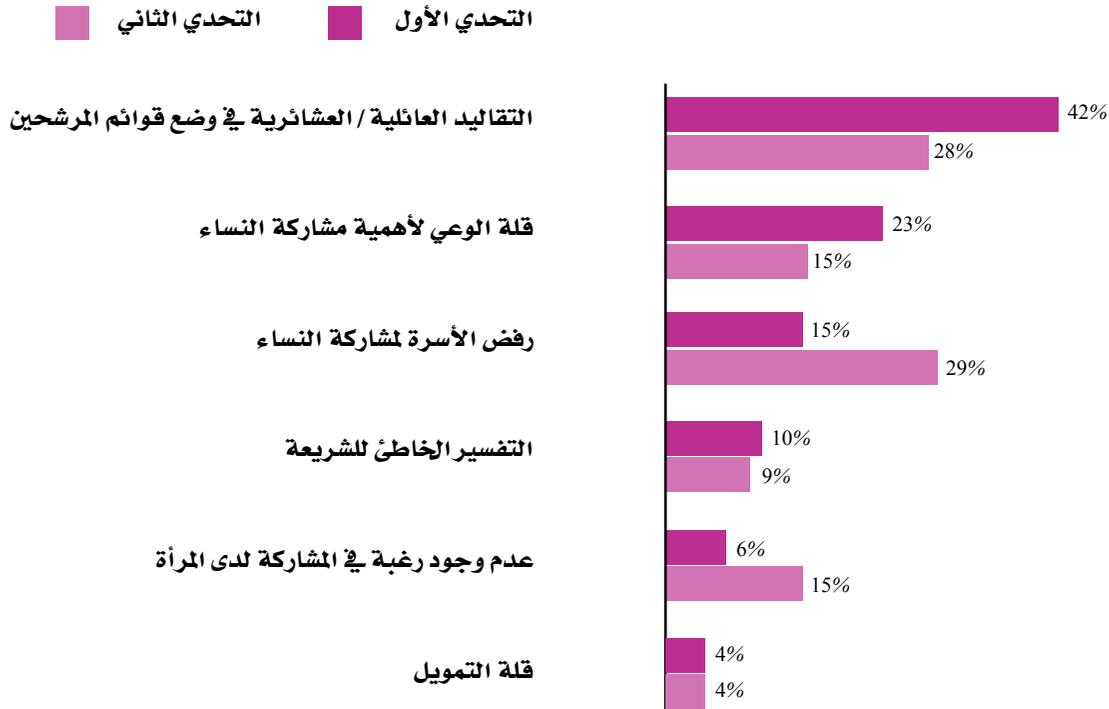
إن النظرة المجتمعية لدور النساء في المشاركة السياسية لا زالت تقلل من أهمية دورهن وإمكانية تبوأهن لعضوية الهيئات المحلية، وأحيانا تتشابه إلى حد كبير آراء النساء أنفسهن بالنظرة العامة تجاه المرأة ودورها المجتمعي. ولا يقتصر التمييز ضد النساء على التصريح المبدئي بتفضيل الرجل على المرأة حتى في حال تساوي الكفاءة، بل يمتد إلى معارضة ما يقارب النصف لتبوأ النساء لمنصب رئاسة الهيئات المحلية. وتبرز فجوة النوع الاجتماعي في هذا المجال أيضا، حيث تؤيد 57٪ من النساء ترؤس امرأة للهيئة المحلية (ويعارض 40٪ منهن)، ويتفق مع ذلك 40٪ من الرجال فقط (ويعارض 55٪ منهم).

إن التمييز ضد النساء ظاهرة متعددة الأبعاد: اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياساتية، فقد اتضح من النتائج أن هناك شبكة من العوامل التي تحيط بالنساء كالدوائر القاسية، إن تجاوزن واحدة منها يواجهن دوائر أخرى تحيط بهن وعليهن الكفاح لعبورها. فبالإضافة إلى مؤشرات التمييز الظاهرة في الفقرات السابقة، فإن نتائج الاستطلاع توضح دور البيئة المحيطة في التأثير على مشاركة النساء في الحكم المحلي.

العوامل المجتمعية

يؤكد 55٪ من المستطلعين أن المجتمع يميز ضد النساء، ويتفق مع ذلك إلى حد ما 27٪ آخرون. ولا يقر 17٪ بوجود أي تمييز. ويأتي الإقرار المؤكد بالتمييز بدرجات أكبر بين النساء (61٪) من الرجال (50٪). هذا ويقر 45٪ من المستطلعين أن الرجال ما زالوا

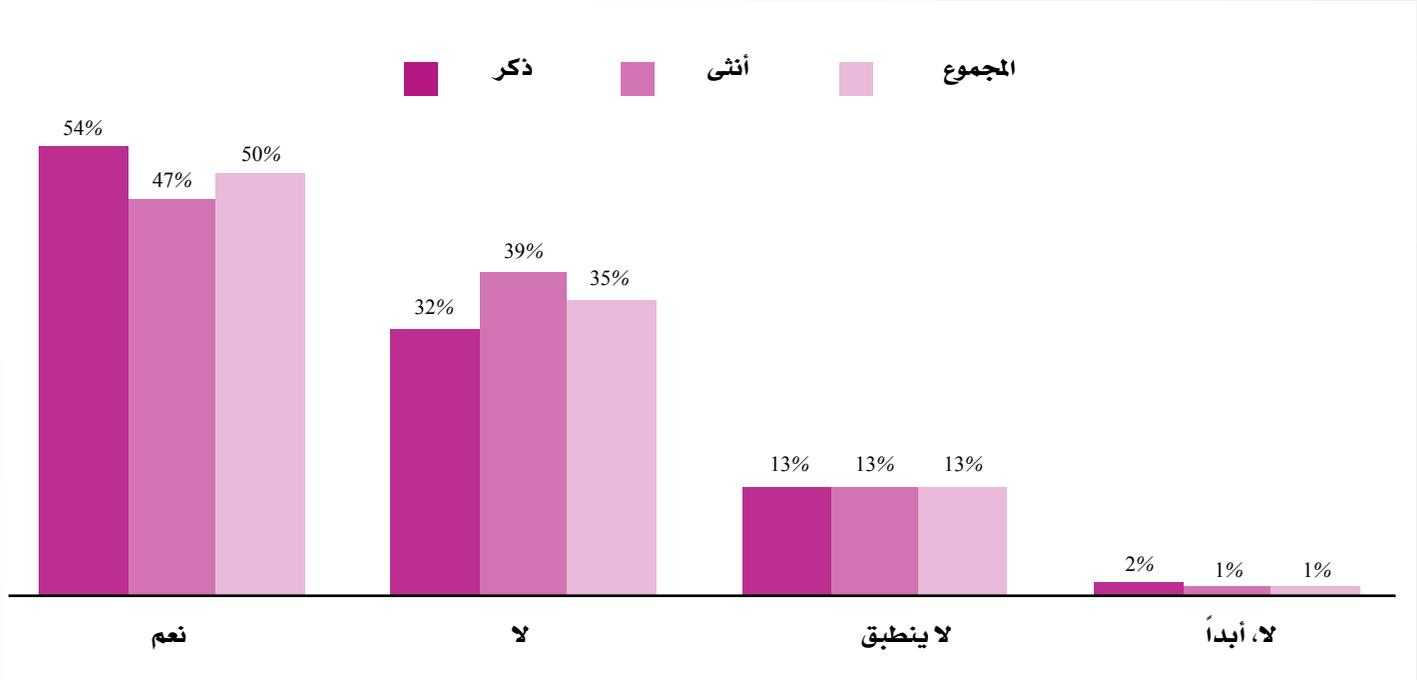
رسم بياني (4) : أهم العوامل التي تحدد مشاركة النساء



المشاركة في الانتخابات المحلية

صرح/ت 50% من المستطلعات والمستطلعين بأنهم شاركوا بالتصويت في الانتخابات المحلية الأخيرة (2012)، بينما صرح/ت 37% بأنهم لم يشاركوا بالتصويت، في الوقت الذي وصلت نسبة الذين لم تنطبق عليهم الشروط 13%، وذلك بسبب العمر أو لعدم حصول انتخابات في مناطقهم أو لاختيار الأعضاء والعضوات بالتزكية. وعكست نتائج الاستطلاع الفجوة الجندرية في المشاركة الفعلية في الانتخابات المحلية في حينه، حيث صرح 54% من الرجال بأنهم شاركوا في التصويت، بينما صرحت بذلك 47% من النساء. وفي المقابل، صرح 33% من الرجال و40% من النساء بأنهم/ن لم يشاركوا في التصويت.

رسم بياني (5) : التصريح بالمشاركة في الانتخابات المحلية الأخيرة بحسب الجنس



وبشكل عام لا يمكن الفصل بين مستوى المشاركة في التصويت للانتخابات ومجموع العوامل السياسية والمؤسسية والاجتماعية والثقافية والقانونية كما يتم توضيحه بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل التالي الذي يبحث في تجارب النساء في الحكم المحلي.

الفصل الرابع: تجربة النساء الفلسطينيات في الهيئات المحلية

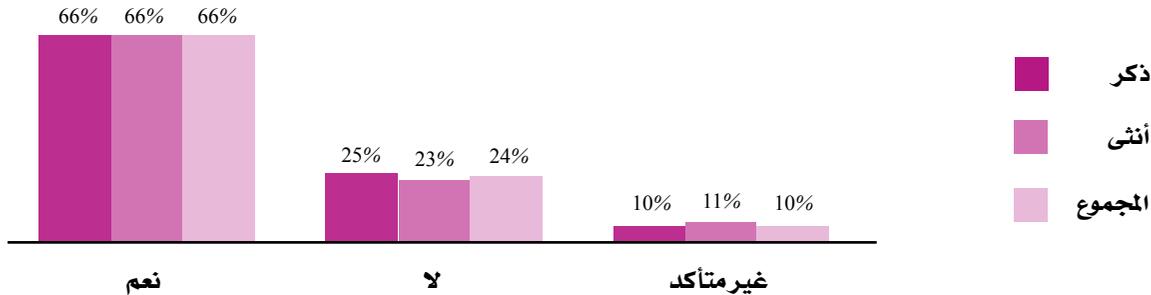
مقدمة

على الرغم من وصول النساء إلى عضوية هذه الهيئات إلا أنهن واجهن واقعا معقدا يشمل الفرص والمعوقات، فما زالت المعرفة المجتمعية بتمثيل النساء مجزوءة، كما التقدير لدورهن وأدائهن. وفي نفس الوقت، فإن النساء يواجهن صعوبات أسرية ومؤسسية عديدة في ممارسة دورهن كعضوات فاعلات. يقدم هذا الفصل من الدراسة تحليلا لعدد من الجوانب المتعلقة بتجربة النساء في الهيئات المحلية من حيث المعرفة والتقدير، وكذلك التحديات التي تواجههن.

المعرفة بتمثيل النساء

بعد سنوات طويلة من وجود النساء في الهيئات، اتضح أن أكثر من ثلث المستطلعات والمستطلعين لا يعلمون أو غير متأكدين من أن هناك تمثيلا للنساء في الهيئات المحلية. وفي المقابل فإن نحو الثلثين يعرفون بهذه الحقيقة. ومن بين الذين صرحوا بأنهم يعلمون عن وجود تمثيل للنساء في الهيئة المحلية في منطقة سكناهم، صرح 38% بأن النساء العضوات في المجالس والهيئات المحلية معروفات بالنسبة اليهم، وصرح 49% بأنهن معروفات إلى حد ما، وصرح 13% بأنهن غير معروفات. إن هذه النسب تعني أن ربع المستطلعين بشكل عام يصرحون بأنهم يعرفون فعلا عضوات الهيئة المحلية في منطقة سكناهم، مما يطرح تساؤلا حول قدرة أفراد المجتمع على تقدير دور النساء عامة في الحكم المحلي وإمكانية دعمهم المستقبلي لهن. وكانت نسبة المعرفة بالعضوات بين النساء أكبر (42%) منها بين الرجال (33%).

رسم بياني (6) : نسبة التصريح بالمعرفة بأن النساء ممثلات في الهيئات المحلية بحسب الجنس

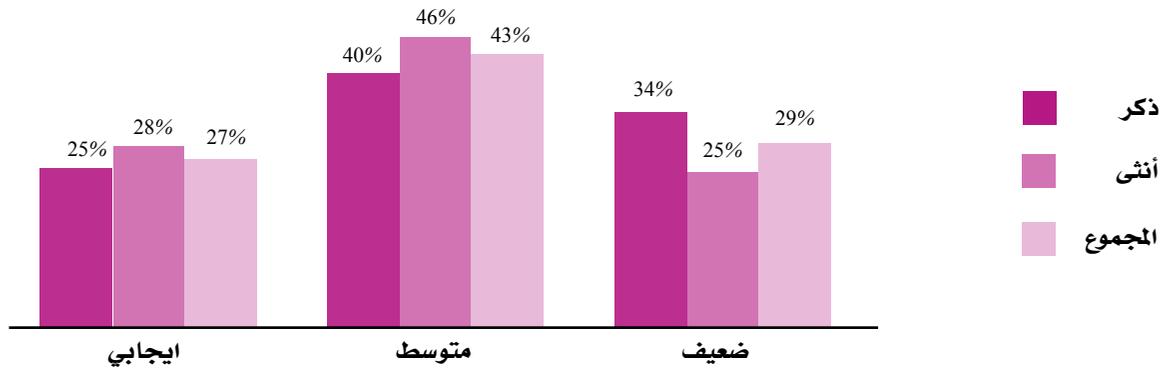


وبالنسبة لأسباب ضعف المعرفة بتمثيل النساء في الهيئات المحلية فكانت متعددة، حيث صرحت إحدى الناشطات النسويات أن النساء العضوات في بلدتها (غير ناشطات حيث يعتبرن أن دورهن انتهى مع وصولهن للعضوية مما يدل على أن بعضهن كان مجبرا على المشاركة). بينما صرحت ناشطة شبابية أن (غالبية النساء العضوات عاملات بالإضافة إلى العضوية ونادرا ما يتوافر لديهن الوقت للقيام بجولات في المنطقة). أما مدير إحدى البلديات فيوضح أن التمييز ضد النساء يسهم في حجبهن عن المجتمع (فنادرا ما تظهر العضوات في النشاطات والمناسبات العامة، وغالبا ما يتحدث الرئيس بالنيابة عن البلدية). وأكدت باحثة في مجال النوع الاجتماعي (أنه لا يوجد فروق كبيرة بين الأعضاء والعضوات، فغالبيةهم لا ينشطون في الهيئات، كما أن استقالة العديد من الأعضاء والعضوات مبكرا أدت إلى أن يساهم الناس).

تقييم أداء الهيئات المحلية والعضوات والأعضاء فيها

سيؤثر تقييم المجتمع لأداء الهيئات المحلية وللعضوات وللأعضاء فيها على فرص ترشحهن/م والفوز في الانتخابات المقبلة. بالنسبة لتقييم أداء الهيئات المحلية والأعضاء والعضوات فيها، تظهر النتائج وبشكل عام، أن تقييم أداء المجالس المحلية يميل للوسطية أو السلبية، حيث قِيم أداءها إيجابيا 27% من المستطلعين، بينما قِيم أداء المجالس على أنه متوسط 43% وقِيمها سلبيا 29%. وتميل النساء للإيجابية بشكل أكبر من الرجال في تقييم عمل المجالس، حيث ترى 74% من النساء أن أداء المجالس إيجابي أو متوسط، بينما يشاركنه الرأي 66% من الرجال.

رسم بياني (7): تقييم أداء الهيئات المحلية بحسب الجنس



وعند تقييم أداء الأعضاء والعضوات كل على حدة، فإن ثلاث ظواهر تطفو على السطح:

- أولاً، لا يعرف أكثر من خمس المستطلعين كيف يُقيّمون أداء العضوات، بينما يصرح بنفس الشيء 4% من المستطلعين عند تقييم أداء الأعضاء. إن هذه النتيجة تؤكد على ما ورد سابقاً من عدم معرفة نسبة كبيرة بتمثيل النساء في الهيئات المحلية، وبالتالي ضعف المعرفة بأدائهن.
- ثانياً، تظهر النتائج ميلاً لسلبية أكبر عند تقييم أداء النساء العضوات، حيث قيّم ربع المستطلعين أداءهن سلبياً، بينما قيّم أداء الأعضاء سلبياً خمس المستطلعين.
- ثالثاً، يميل الرجال للسلبية في تقييم أداء الأعضاء والعضوات بشكل عام، حيث قيّم ثلث الرجال أداء العضوات سلبياً، بينما قيمت ربع النساء أداء العضوات سلبياً. كما قيّم ربع الرجال أداء الأعضاء سلبياً، بينما قيمت 16% من النساء أداء الأعضاء سلبياً. تتوافق هذه النتائج مع غالبية نتائج استطلاعات أوارد السابقة، حيث تميل النساء للإيجابية أكثر من الرجال بالنسبة لمثل هكذا قضايا. وقد يعود ذلك لعدة عوامل: أولاً، تشعر النساء بتأثير أي تغييرات إيجابية على حياتهن بشكل أكبر نسبياً من الرجال كتعبير عن التمييز التاريخي ضدهن، وحرمانهن من العديد من الحقوق. ثانياً، النساء أكثر تلمساً للتغييرات الإيجابية المتعلقة بالحكم المحلي لأن عمل الهيئات المحلية يمس بشكل مباشر الأدوار المنزلية والإنجابية التي ما زالت النساء تقوم بها بشكل شبه كامل. ثالثاً، تميل الفئات الأكثر نشاطاً في الحيز العام لتوقع إنجازات أكبر، مما يؤدي بها إلى درجة أعلى من النقد لأداء المؤسسات كافة، ومع أن نسب المشاركة العامة والتوقعات الأعلى ما زالت تميل وبشكل عام لصالح الرجال، فإن النساء يعبرن عن درجة أعلى من الإيجابية في غالبية المجالات.

جدول (2): تقييم أداء أعضاء وعضوات الهيئات المحلية بحسب الجنس

	تقييم أداء الأعضاء			تقييم أداء العضوات		
	المجموع	أنثى	ذكر	المجموع	أنثى	ذكر
إيجابي	29,9%	31,2%	28,6%	15,4%	18,8%	12,0%
متوسط	45,6%	47,7%	43,5%	35,2%	35,8%	34,5%
ضعيف	20,3%	15,5%	25,1%	28,8%	25,1%	32,5%
لا أعرف	4,2%	5,6%	2,8%	20,6%	20,3%	21,0%

- «النساء عنا بالقرية ما حدا دعمهن وما عندهن طاقة يدافشو لأنه ما في عندهن خبرة». (ناشطة نسوية).
- «لأسف يتم ترشيح عضوات قليلات خبرة في الحكم المحلي لأنه أسهل التحكم بهن من قبل الأهل» (مدير في بلدية).
- وعلى الرغم من ذلك، فإنه يجدر التنويه إلى نجاحات غير مسبوقة، وأداء متميز في كثير من الأحيان من قبل العضوات، الشيء الذي يتم الإشارة إليه في مواقع مختلفة من هذا التقرير. ومنها ما تؤكدته شهادات النساء العضوات أنفسهن نسردها هنا على سبيل المثال لا الحصر:
- «أنا كل المشاريع صارت تيجي من خلالي وكثير بعمل أنشطة طبية وخصوصيات لمستشفيات العيون، وجبت خصوصيات لمرض هشاشة العظام بالتنسيق مع دكتور مختص» (عضوة في مجلس محلي).
- «أنا دعيت أعضاء المجلس لاجتماع من أجل تغيير خزانات المياه لمدرسة الذكور لأنهم مش صحيات، وتصلح زجاج مدرسة البنات وثاني يوم تم العمل مباشرة على حل المشكلتين» (عضوة في مجلس محلي).
- «إحنا بنلبي احتياجات كثير ناس وما بنستنى الأعضاء يجيبو شيء، وبالعكس إحنا بنشوف إنه المنافسة مع الرجال زادت وهذا حسن أداء المجلس» (عضوة في مجلس محلي).

أهم المعوقات والفجوات:

تعكس تجربة النساء في هيئات الحكم المحلي التحديات ولكن أيضا المداخل لتطوير الحلول للوصول للمساواة والتكافؤ. وتقييم تجربة

وبشكل عام، فإن هذه النتائج تثير مسألتين مترابطتين أولها الأداء الفعلي للنساء العضوات، وثانيها رؤية المجتمع لهذا الأداء، ومحدودية قدرة العضوات على إظهار إنجازاتهن في المجتمع المحيط. ومن الواضح أن أداء العضوات مرتبط بعوامل عدة: أولها، متعلق بالأداء العام للأعضاء الذكور والعضوات الإناث، فهناك درجة من عدم الرضا عن أداء الهيئات بشكل عام. وحسب تصريح إحدى المشاركات في ورشة عمل فإن (الهيئات بذكورها وإناتها لم تقدم الكثير للمجتمع حيث أن دور الهيئات انحسر أكثر وأكثر في خدمات تقليدية وغير متموية). كما أن استقالة أعضاء وعضوات في العديد من الهيئات أدى إلى قيام اللجنة المعينة - والتي غالبها من الذكور- بمهام الهيئة بالحد الأدنى. وفي نفس الوقت، فإن المعوقات كافة التي تشير إليها تجربة النساء، التي سيتم ذكرها بالتفصيل لاحقا، صعبت على النساء القيام بمهامتهن كعضوات فاعلات، ولتأكيد ذلك صرحت إحدى العضوات بأن (كل العقبات المباشرة وغير المباشرة التي وضعت بوجهي ووجه العضوات صعبت علينا القيام بدورنا، فالتعامل الفوقي من بعض الأعضاء، والتمييز المباشر أحيانا لإبعاد النساء، ومحاولات التطفيش واعتبارهن عبأ غير مرغوب فيه، كل ذلك أدى إلى وضعنا في مكان صعب، فإما الدخول في معركة مستمرة الكثيرات منا غير مهيئات لها بسبب إنشغالاتنا الكثيرة، وواجباتنا المنزلية، وعدم توافر دعم من الوزارة عندما نحتاجه، أو ننتازل ونبتعد، فالبعض منا اختار المواجهة بينما اختارت العديدات الابتعاد لتفادي المشكلات). كما فسر بعض الناس ضعف الأداء بقلة خبرة النساء في الشؤون العامة، وهذا ما ورد في المقابلات والورشات على النحو الآتي:

الاجتماعية والأسرية، كما يرى 24% بأن ذلك يتم (إلى حد ما)، ويرى 22% بأن الاجتماعات لا تراعي مسؤوليات النساء الأخرى، والأوقات التي تناسبهن. وبغض النظر عن النسبة التي تعبر عن رأي الجمهور العريض، إلا أن تجربة النساء الموثقة عبر المقابلات وورش العمل تؤكد أن عددا من المعوقات مرتبطة بالتعامل داخل الهيئات تجعل من إسهامات النساء أقل قيمة مما يمكن لها أن تكون في حال تهيأت الظروف المواتية. ومن بين هذه المعوقات الداخلية، التي لا يمكن تعميمها على الهيئات كافة، إلا أنها منتشرة بشكل كاف لتشكل قضية تستحق المعالجة:

- توقيت الاجتماعات من حيث الأيام والساعات.
- طريقة الإعلان عن الاجتماعات وخصوصا الطارئة والمتخصصة، حيث لاحظت العديد من العضوات أنه لا يتم دعوتهن في الوقت المناسب أو لا يتم دعوتهن أبدا.
- الاجتماع من دون حضور أو دعوة النساء، واتخاذ قرارات حاسمة دون مشاركتهن، فتقول إحدى العضوات: (اجتمعوا دون علمي، وأرسلوا لي ورقة متعلقة بالميزانية للتوقيع عليها، ولكنني رفضت وطالبت بعقد اجتماع جديد). وتصرح عضوة أخرى بأن الأعضاء (طلبوا مني أن أرسل زوجي للاجتماعات فهذا يريح الجميع).
- دور وزارة الحكم المحلي: إن التحديات التي تواجهها النساء عند قيامهن بدورهن في هيئات الحكم المحلي لا تقتصر على أجواء الهيئات نفسها، بل تمتد لتشمل مستويات الحكم المحلي كافة، وقد عددت النساء العضوات القضايا الآتية كقضايا تستحق التعامل معها:

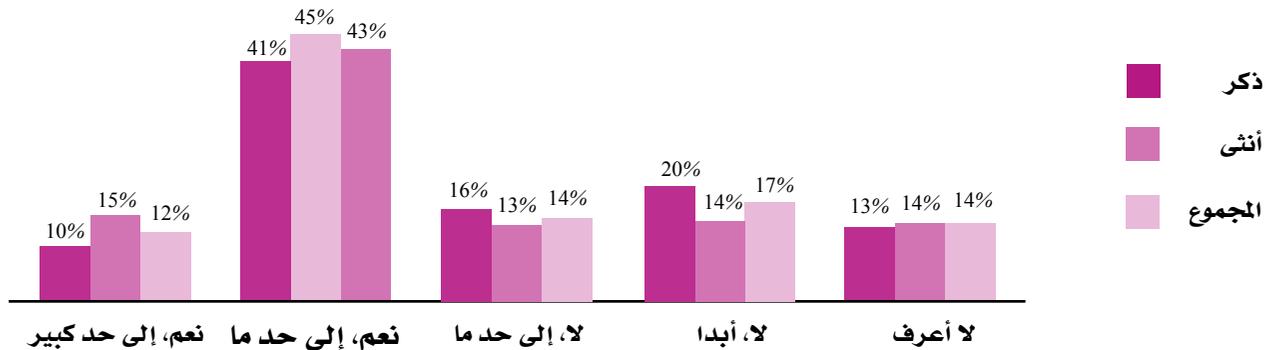
النساء في الهيئات، يمكن الوصول إلى النتائج الآتية حول أهم المعوقات: **التعامل الجدي مع النساء:** إن النتائج أعلاه تؤكد أن هناك انقساماً حول مدى جدية الرجال في تعاملهم مع إسهامات النساء، وينطبق الشيء ذاته في داخل الهيئة المحلية حيث أن 13% من المستطلعين فقط يشعرون أن آراء عضوات الهيئات يتم الإصغاء إليها من باقي الأعضاء الذكور في الهيئة، ويشعر 43% أن آراء النساء مسموعة (إلى حد ما)، ويرى 28% بأن آراء النساء غير مسموعة في هيئات الحكم المحلي. كما أن 15% (لا يعرفون). ويأتي هذا التعامل مع معوقات مجتمعية وثقافية منها حسب تصريحات العضوات:

- الأبوية في التعامل مع النساء وافتراس أبناء عائلاتهن أو أحزابهن بأنهم يعرفون آرائهن وبأنهم يمثلون النساء في حال غيابهن.
- التعامل بفوقية في بعض الأحيان مع النساء عند التعبير عن آرائهن.
- يحاول الرجال استثناء النساء فيختارون الأعضاء الذكور لتمثيل الهيئة، ويتم انتدابهم للتدريبات والاجتماعات الخارجية.
- التعامل مع النساء كديكور لا بد منه خصوصا أمام الوفود الخارجية وبعض المسؤولين.
- التعامل مع الكوتا (كشر لا بد منه) بالتالي عدم التعامل بجدية في اختيار نساء كفؤات للقوائم.

معوقات تنظيمية: ويرى نصف المستطلعين بأنه يتم عقد اجتماعات الهيئات في أوقات مناسبة للنساء مع الأخذ بعين الاعتبار أدوارهن

- ترواح الجديدة في تطبيق استراتيجيات الوزارة نحو تحقيق المساواة بحسب قيادة الوزارة والعاملين والعاملات فيها.
- تركيز صنع القرار في مركز الوزارة وعدم تمكين المديرات بشكل كاف للعمل مع العضوات. بالإضافة إلى التعامل المتباين في المستوى والجدية مع النساء العضوات بحسب طبيعة المدراء ووجهات نظرهم في المناطق، مع وضوح دور المديرات كداعم للنساء أو كمراقب عليهن.
- الشعور بغموض العلاقة مع وزارة الحكم المحلي، وعدم معرفة عدد من العضوات حقوقهن وواجباتهن، وبأن الوزارة ستدعمهن في حال احتجن لذلك.
- شعور العديد من العضوات بأنه لا تمثيل فعلي لهن في الوزارة، فهناك محدودية في القدرات البشرية المتوافرة في وحدة النوع الاجتماعي فيها، وفي قدرتها على الوصول إلى العضوات كافة، والتعامل مع احتياجات الدعم وبناء القدرات لهن، ولا توفر الوزارة بشكل منتظم الدعم الإرشادي، والمعلوماتي أو القانوني للعضوات.
- النظرة لتأثير عضوية النساء: على الرغم من العقبات، إلا أنه لا يمكن إلا النظر إلى تأثير وجود النساء على عمل الهيئات المحلية، فعندما سألنا المستطلعات/ين عن تأثير مشاركة العضوات في وضع البرامج أو المشاريع للهيئات المحلية، أظهرت النتائج أن 55% يعتقدون بأن لهن تأثير في البرامج والمشاريع (إلى حد كبير أو إلى حد ما)، بينما لا يعتقد ذلك 31% من عموم المستطلعين. ويأتي تقدير النساء لإسهامات العضوات أكبر (60%) من تقدير الرجال لذلك (51%).

رسم بياني (8) : النظرة لتأثير النساء العضوات على المشاريع والبرامج المحلية بحسب الجنس



حكومية بدل شعبية، وبالتالي فإن دور النساء والرجال المنتخبات والمنتخبين كان مغيباً لسنوات» (عضوة بلدية)

نظرة قاصرة لعمل المرأة في الهيئات المحلية: ما زال هناك انقسام حتى بالنسبة لتوظيف النساء في الهيئات المحلية، حيث يؤيد 44% من العينة توظيف النساء للعمل في المجالس المحلية، بينما يؤيد 43% توظيفهن في بعض الوظائف، بينما يعارض 13% الفكرة من أصلها. ومن ناحية الفروقات بين كلا الجنسين تظهر النتائج أن 54% من الإناث يؤيدون توظيف النساء للعمل في المجالس المحلية، ويشاركهن الرأي ذاته 34% من الذكور. أما مصدر المقاومة الرئيس لدور النساء كموظفات فيأتي من النظرة التقليدية لدور المرأة، ويعبر عن ذلك مدير إحدى البلديات حيث يقول (إن الأجدى بالمرأة البقاء في المنزل والعناية بالبيت والأسرة، في حال كانت المرأة عزباء وغير مضطرة للعناية بالأسرة، يصبح الأمر أسهل). كما أن البعض ما زال يشعر أن العمل البلدي بعيد عن النساء، وليس له علاقة بهن، فحسب ناشط في مجلس شبابي (البلدية مكان صعب ومعقد، وهناك متطلبات متعددة، واجتماعات متأخرة لا تستطيع النساء القيام بها).

وانقسم المستطلعون بشأن العلاقة بين وجود النساء كموظفات في المجالس، ومسألة تسهيل وصول الخدمات إلى فئات المجتمع كافة، فقد رأت أكثرية (46%) بأن وجود النساء كموظفات في المجلس المحلي سيسهل إمكانية وصول الخدمات لفئات المجتمع كافة، بينما رأى 42% بأن ذلك لن يحدث فرقاً، وعلى العكس، يرى 9% بأن ذلك سينعكس سلباً. ومن ناحية الفروقات بين كلا الجنسين تظهر النتائج أن 55%

وما تظهره النتائج الكيفية (مع العضوات والناشطات المجتمعات) يتطابق إلى حد كبير مع النتائج الكمية من حيث الصعوبات التي تواجه العضوات:

- حصر العضوات بقضايا متعلقة بالنساء فقط: «اقتصرت مشاركة العضوات على المتابعة مع بعض المؤسسات التي تعمل في قطاع تعزيز دور النساء، ومن ثم لم تستطع العضوات الاستمرار» (رئيس مجلس قروي).

- مشاركة تنتهي مع انتهاء الانتخابات: «النساء في بلدي مطلوب منهن المشاركة بشكل فاعل في التصويت والترشح للكوستا، بعد ذلك لا يقمن بشيء إضافي» (ناشطة شبابية). ويؤكد ذلك مسؤول في إحدى البلديات فيقول: «إن واقع مشاركة النساء مثير في مجلسنا، فلم تشارك النساء في جلسات المجلس إلا في أول شهرين من انتخابهن من العام 2013 الأمر الذي غيب دور النساء في المجلس».

- حصر النساء في لجان معينة: «تقتصر مشاركة النساء في البلدية على اللجنة الاجتماعية والثقافية فقط، كما أنها مشاركة محدودة، فالنساء مشغولات في أمور أخرى» (موظف بلدية).

- تشجيع المشاركة الصورية: «إن مشاركة عضوات المجالس المحلية حتى اليوم هي مشاركة صورية في غالبيتها وخصوصاً أمام الممولين، دون توقع فعالية في المجلس» (ناشطة نسوية).

- سياسة التعيين تقصي النساء: «إن استقالة العديد من المجالس أدى لتعيين لجان لا تشمل النساء، وتعمل من دون مساءلة، وبمراجعة

من الإناث و36% من الذكور يعتبرون أن وجود النساء سوف يسهل وصول الخدمات بشكل إيجابي. وبتزايد التوظيف للنساء في المجالس سيعزز من مكانة فهم ومعرفة النساء لدور قطاع الحكم المحلي، ويزيد من فكرة تقبل المجتمع لدخول المرأة معترك العمل المحلي والبلدي.

دور الأحزاب السياسية: تظهر استطلاعات الرأي العام تراجعاً كمياً ونوعياً في دور الأحزاب السياسية في التأثير على الواقع الفلسطيني على مستوى إنهاء الاحتلال، وعلى مستوى القضايا الداخلية. ومع ذلك تتباين الأحزاب السياسية في نظرتها لحقوق النساء والمساواة، فهناك أحزاب ترى في النساء تابعات وقاصرات إلا من الصوت الانتخابي، وأخرى وسطية ترى أن الدور النضالي للنساء يعطي الشرعية لحصول النساء على حقوق حسب القانون الأساسي، وهناك أحزاب أخرى ولو صغيرة الحجم والتأثير تتبنى أجندة أكثر تقدمية تجاه حقوق النساء. وبشكل عام فإن تمثيل النساء في صنع القرار في الأحزاب السياسية ما زال محدوداً، وعلى الرغم من أن حزباً صغيراً (فدا) قد تبنت سياسة المناصفة، ووضع امرأة رئيسة له، إلا أن دور النساء الفعلي في الأحزاب ما زال جد محدود على المستويات كافة. أما بالنسبة للحكم المحلي، فبالرغم من اهتمام الأحزاب بهذا القطاع قبل الانتخابات مباشرة، إلا أنها لا تلعب دوراً فعلياً في الحياة المحلية ارتباطاً بدور هيئات الحكم المحلي. وحسب تعبير أحد مديري البلديات فإن (الأحزاب تضع ممثلها في البلديات، ومن ثم تغيب عن الصورة ولا تتحمل أي مسؤولية تجاه القضايا الصعبة التي نواجهها). كما أن الأحزاب، وبشكل رئيس، تنظر للنساء كرسيد تصويتي يوم الانتخابات، وتحثهن على المشاركة لتحقيق الفوز، ما

يسبب درجة من الإحباط لدى الكثير من النساء، وحسب قول عضوة في مجلس شبابي (الأحزاب تريد أصواتنا يوم الانتخابات، ولا تريد أن نسمع أصواتنا باقي السنة). وتؤكد عضوة هيئة محلية على الدور المحدود للأحزاب من حيث النظرة لترشيح النساء للانتخابات (طلبو مني الترشح وضغطوا علي لوضع اسمي على قائمتهم، وبعد الفوز لم يدعمني أي من الأشخاص الذين طلبو مني الترشح، أشعر أنهم استخدموني للفوز بمقعد ومن ثم أهملوني). كما أن الأحزاب، وعلى الرغم من موافقة قياداتها على مبدأ تمثيل النساء بنسبة 30%، إلا أنها لم تقم بأي خطوة فعلية لضمان ذلك. وتعبّر عن هذا التناقض ناشطة نسوية (عملنا معهم في أوقات كثيرة على وثائق شرف، ووافقوا على كل ما طالبنا به، وأعلنوا ذلك أمام الإعلام، ولكنهم في الواقع يجدون الأعذار للتهرب من ضمان 30% للنساء). وبشكل عام، فإن دور الأحزاب ما زال مهماً بالنسبة للانتخابات المحلية، وما تتطلبه من تعامل مع عوامل سياسية وعشائرية معقدة، وما تحتاجه الحملات من مصادر تتوافر لدى الأحزاب، ما يدعو حسب ناشط في مجلس شبابي لاستمرار العمل مع الأحزاب على الرغم من الصعوبات (لا يمكن وضع الأحزاب جانباً، فهي لديها القدرة المالية والجماهيرية، ولديها التأثير على العائلات والمجموعات المختلفة في المجتمع).

وبشكل عام، فإن مجموع العوامل المذكورة أعلاه تشكل شبكة من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى المساواة الفعلية. ومن أجل ذلك تم تصميم العديد من البرامج والتدخلات وتنفيذها للتغلب على هذه المعوقات، وتوفير بيئة مواتية للنساء في قطاع الحكم المحلي.

الفصل الخامس: تقييم مبادرات وتجارب للعمل مع عضوات الهيئات المحلية

مقدمة

يقدم هذا الفصل تحليلاً لواقع التدخلات التي تمت خلال السنوات الأخيرة لدعم النساء في الحكم المحلي، وخصوصاً الموجهة لعضوات الهيئات المحلية، ويتم النظر لهذه المبادرات على سبيل المثال لا الحصر. كما أن الدراسة لا تقدم تقييماً لكل تدخل على حدة، فهذا ليس ضمن مجال الدراسة، ولكنه يقدم تحليلاً للتجارب من العوامل المشتركة للنجاح أو الفشل. كما أن غياب السجلات الدقيقة ومؤشرات المتابعة والتقييم للعديد من البرامج والمشاريع، وخصوصاً برامج التدريب، لا يسهم في معرفة مدى تأثيرها وفعاليتها في تطوير أوضاع النساء وتحقيق المساواة على أساس النوع. وفي الكثير من الحالات فإن العديد من الإنجازات لا تتعدى كونها مدخلات (مثل سياسات أو خطط أو برامج تدريبية) تم تنفيذها بشكل جزئي وغير شامل، وليس من الواضح قيمة دورها الفعلي في التأثير على أوضاع النساء. كما أنه من الصعب التعرف إلى العوامل الفردية المتعلقة بالعضوات أنفسهن، وذلك لتعدد هذه العوامل وتداخلها، لأنها في غالبيتها شخصية مرتبطة بعوامل ذاتية وعائلية وعشائرية وحزبية وغير ذلك.

الحملة الوطنية لتطوير مشاركة المرأة السياسية

لم تكن التطورات في مجال مشاركة النساء في الحكم المحلي لتحقيق من غير نضال وجهود مستمرة وصعبة من قبل المجتمع المدني عامة، والاتحادات والمؤسسات النسوية خاصة. فمنذ بدء تأسيس السلطة الوطنية سارعت المؤسسات النسوية والحقوقية لتفعيل دورها في تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية بشكل عام، وفي الحكم المحلي بشكل خاص. لقد قام طاقم شؤون المرأة، وضمن برامج مبكرة، بفتح الباب أمام النقاش في مجال الحكم المحلي من وجهة نظر النساء، وكان هذا من خلال بحث قام به الطاقم بعنوان (المرأة الفلسطينية - التنمية والانتخابات لمجلس الحكم المحلي -⁽²⁹⁾ 1995). وفتح هذا الاهتمام المجال للعديد من التدخلات والنشاطات الفكرية والتوعوية والنضالية لتغيير واقع مشاركة النساء في الحكم المحلي. وبعد مناقشات عديدة مع المجلس التشريعي، قامت المؤسسات والأطر النسوية ومؤسسات المجتمع المدني بمحاولة لضمان دور أكبر وأكثر فعالية للمرأة في الانتخابات المنوي عقدها خلال عامي 2004 و2005. وطالبت تلك المؤسسات بكوটা خاصة للنساء بحيث يكون للمرأة 20% من العدد الكلي لأعضاء البرلمان، و30% من قوائم الأحزاب والقوى السياسية. إضافة إلى إطلاق حملات توعية في صفوف النساء من خلال تعريفهن بالأنظمة الانتخابية المختلفة. ومن أجل ذلك قامت تلك المؤسسات النسوية والحقوقية

29. نادر عزت سعيد، 1995.

مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بإطلاق «الحملة الوطنية لتطوير مشاركة المرأة السياسية»، وجعلت من تضمين الكوتا في القانون الانتخابي هدفاً رئيساً لها، وعملت على إصدار مذكرة تطالب بالكوتا وتعديل النظام الانتخابي. وشكلت مجموعات ضغطت على أعضاء المجلس التشريعي لضمان تصويتهم لصالح الكوتا النسوية. وبعد جهود حثيثة وضاعفة، مع بعض النكسات، تواصلت الحملة الوطنية في فعاليتها، إضافة إلى العديد من البيانات والمواقف التي اتخذتها الأطر النسوية والمؤسسات المعنية كافة بالموضوع إلى أن عقدت جلسة المجلس التشريعي بتاريخ 1/12/2004، فتم إعادة التصويت على القرار السابق المتعلق بشطب الكوتا النسائية، وأيد المجلس اقتراحاً يعطي النساء أكثر من 20%. وكانت المادة التي وافق المجلس على إضافتها تنص على أنه «يجب ألا يقل حجم مشاركة المرأة في المجالس المحلية أو البلدية عن مقعدين كحد أدنى، حيثما كان هناك ترشيح للنساء».

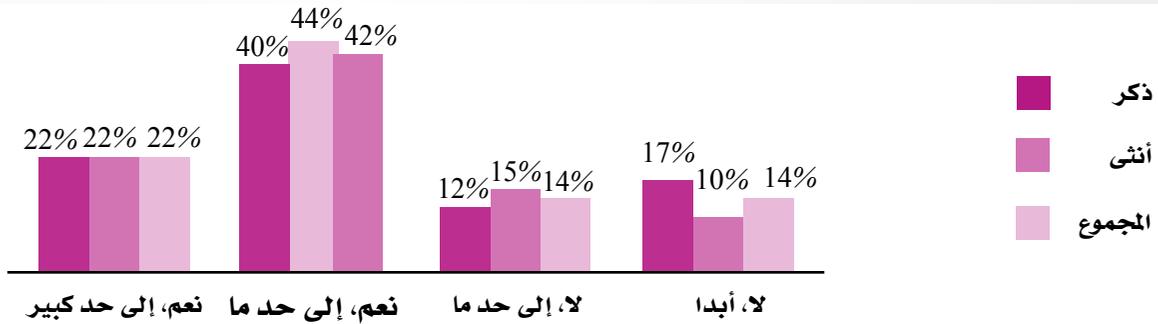
لم يتوقف العمل مع انتهاء الحملة، بل تواصلت الجهود من أجل تهيئة النساء للترشح للانتخابات وتعزيز دورهن كعضوات في الهيئات المحلية.

تقييم السياسات ودور المؤسسات

تترافق التحديات المجتمعية مع تحديات سياسية ومؤسسية، فإنهاء التمييز يحتاج لجهود المؤسسات ذات العلاقة كافة. وعند تقييم دور المؤسسات ذات العلاقة جاءت النتائج كما يأتي:

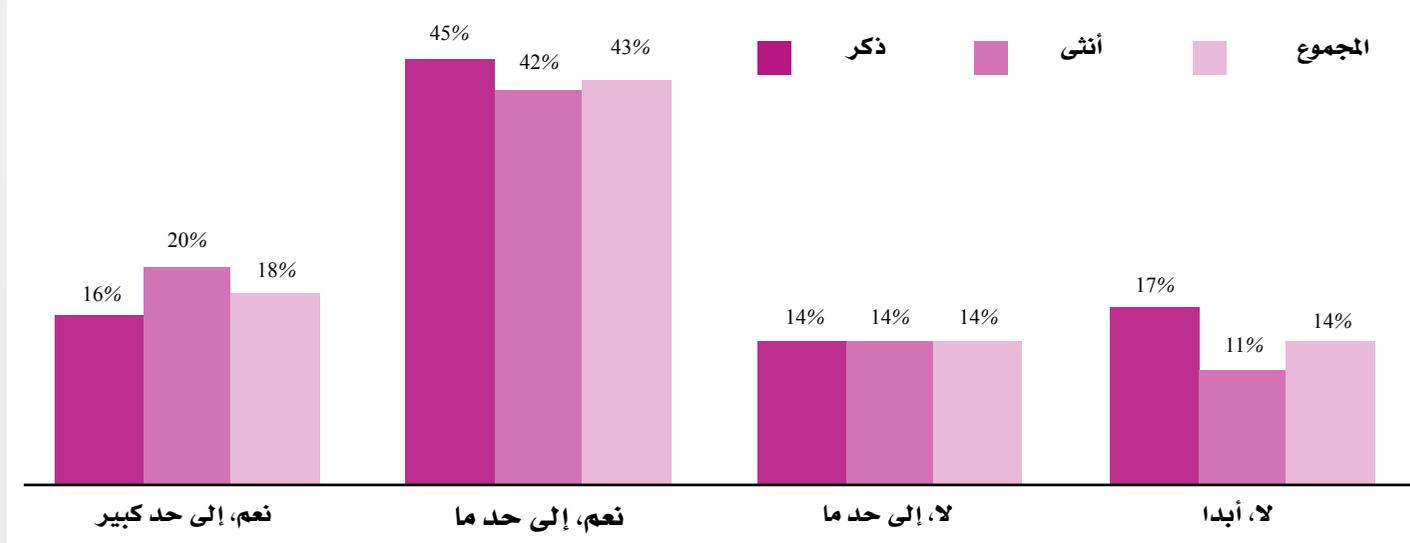
يتفق حد كبير من المستطلعون 22% بأن الحكومة تعزز السياسات والبرامج التي تدعم النساء في هيئات الحكم المحلي، ويتفق مع هذه العبارة إلى حد ما 42% من المستطلعين، ولا يتفق مع: أن الحكومة تقوم بهذا الدور 27% من المستطلعين.

رسم بياني (9): النظرة لدعم السياسات والبرامج الحكومية للنساء في الهيئات المحلية بحسب الجنس



بالنسبة إلى دور وزارة الحكم المحلي، فإن 18% من المستطلعين يعتقدون بأنها تسهم بشكل إيجابي في تعزيز الصورة الإيجابية للنساء في هيئات الحكم المحلي، ويعتقد ذلك إلى حد ما 43%، ولا يتفق مع أن الوزارة تقوم بهذا الدور 28% من المستطلعين.

رسم بياني (10) : تقييم إسهام وزارة الحكم المحلي في تحسين مستوى مشاركة المرأة في الهيئات المحلية بحسب الجنس



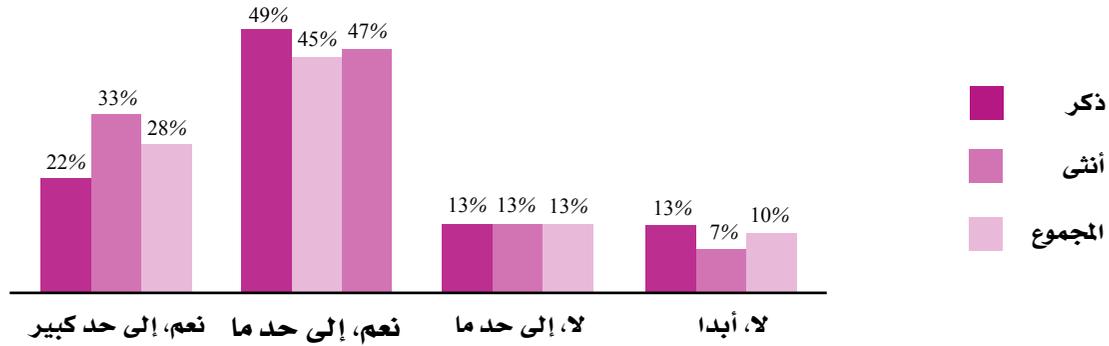
ويحظى الإعلام بتقييم أكثر إيجابية من وزارة الحكم المحلي، حيث يعتقد 28% من المستطلعين أن وسائل الإعلام تسهم في تعزيز الصورة الإيجابية للنساء في هيئات الحكم المحلي، ويتفق إلى حد ما 47%، ولا يتفق 23% من المستطلعين مع أن الإعلام يقوم بذلك.

ولا يمكن فصل دور وزارة الحكم المحلي عن دور وزارة شؤون المرأة التي تعمل على مستوى السياسات والقوانين، وعلى الرغم من بعض النجاحات العامة في هذه المجال، إلا أن تأثير وزارة شؤون المرأة في الدفع باتجاه تحقيق المساواة ما زال محدوداً، ويبقى على المستويات الجزئية (كالتدريب والتوعية)، ولا يذهب بعيداً لتغيير جوهرى في السياسات، أو لضمان تطبيق ما هو متوافر من سياسات إيجابية، أو ضمان تطبيق باقي الوزارات لسياسات وبرامج تهيء بيئة مواتية لمشاركة النساء في الحكم المحلي.

من المهم الإشارة إلى أن «صندوق تطوير وإقراض البلديات» يدعم دور النساء في الحكم المحلي من خلال جهوده التدريبية والسياسية،

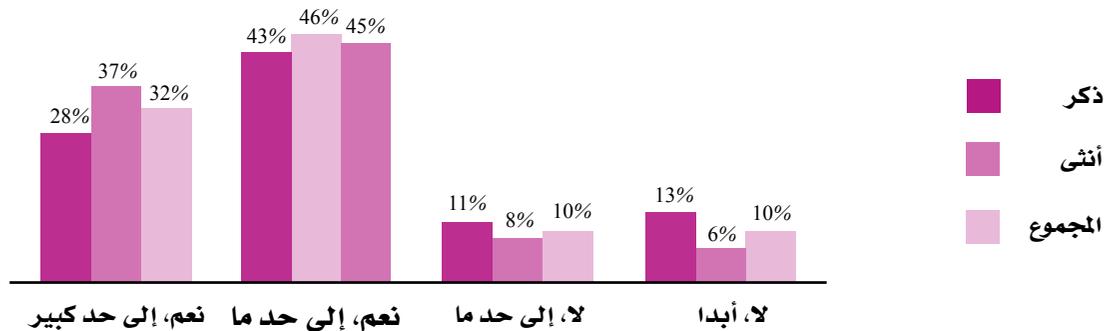
وخصوصا في وضع الخطط، حيث اشترط الصندوق حديثا بأن عملية التخطيط للمشاريع لا بد أن تتضمن 30% من المشاركات النساء، ولن يستكمل الصندوق النظر في المشاريع في حال غياب النساء.

رسم بياني (11) : النظرة لإسهام وسائل الإعلام في تعزيز الصورة الإيجابية عن النساء في الهيئات المحلية بحسب الجنس



أما بالنسبة للمؤسسات النسوية، فيرى 32% من المستطلعين أنها تساهم في تحسين مستوى مشاركة النساء في هيئات الحكم المحلي، ويتفق إلى حد ما 45%، ولا يتفق مع أن المؤسسات النسوية تقوم بذلك 19% من المستطلعين. ويلاحظ من البيانات ان الرجال أكثر نقدا للمؤسسات النسوية من النساء.

رسم بياني (12) : النظرة لإسهامات المؤسسات النسوية في تحسين مستوى مشاركة المرأة في الهيئات المحلية بحسب الجنس



شؤون المرأة، وجمعية المرأة الريضية، والمرصد، وشخصيات اعتبارية. ومن بين أهم الداعمين للملتقى مؤسسة التعاون الألماني. لقد تم تحديد الغاية من تأسيس الملتقى بأن يكون آلية فاعلة للتنسيق، وتنظيم الجهود بين المؤسسات الحكومية والمدنية العاملة في مجال النوع الاجتماعي والحكم المحلي. ومن أجل ذلك عقد الملتقى العديد من الاجتماعات تحت مظلة وزارة الحكم المحلي وإدارة وحدة النوع الاجتماعي فيها. واستطاع الملتقى أن يفعل آليات تبادل المعرفة والتخطيط المشترك بين المؤسسات، فقد تم وضع الخطة الاستراتيجية للملتقى النوع الاجتماعي والحكم المحلي 2016-2014، التي تحدد الأهداف الاستراتيجية للقطاع والأنشطة الرئيسية والفرعية المطلوبة والمؤسسات القائمة عليها، وتحدد أهم مؤشرات القياس.

كما تم وضع نظام داخلي كامل للملتقى يحدد الأهداف وآليات العمل. كما أسهم الملتقى مع وزارة الحكم المحلي بإعداد تقرير حول إنجازات وخطط المؤسسات الفاعلة في مجال مشاركة المرأة الفلسطينية في الحكم المحلي (2014). ويبدو أن 2014 كانت سنة منتجة للملتقى بالإنجازات المذكورة أعلاه. وفي المقابل، لوحظ مؤخراً أن عمل الملتقى قد شهد فتوراً، فانخفضت عدد الاجتماعات والتقارير والمشاريع المشتركة بين الأعضاء. كما أنه وبشكل عام، كان من الصعب الربط بين توصيات الملتقى وقيام المؤسسات الفلسطينية بتنفيذ الأهداف والنشاطات المحددة إلا بشكل جزئي وضمن الدعم المتوافر من المؤسسات الدولية. وكما الأجسام التنسيقية المشابهة كافة، لا بد من التنبيه إلى القضايا التالية لضمان نجاح واستدامة فاعلية مثل هكذا ملتقى:

إطار (1) : إضاءات كيفية عن دور المؤسسات النسوية

- «دور المؤسسات النسوية يقتصر على التوعية والتثقيف». (عضوة مجلس محلي)
- «انا لا المؤسسة النسوية ولا الحزب سألوني بيوم من الايام عن أي عقبات أو مشكلات بتواجهني في عملي ودوري». (ناشطة نسوية)
- جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بتشتغل مع النساء من 5-6 سنين من خلال مجالس الظل بمجالس قروية وبعملوا على تأهيل النساء واعطاءهم دورات كمية ونوعية. (ناشطة نسوية)
- «المؤسسات لا تعمل بجد مع النساء إلا في فترة الانتخابات، ولا تعمل قبل ذلك أو تقوم بالإعداد الجيد لجيل الشباب أو النساء» (مسؤول في لجنة الانتخابات المركزية)

ملتقى النوع الاجتماعي والحكم المحلي

جاءت فكرة تشكيل ملتقى النوع الاجتماعي في قطاع الحكم المحلي بعد انتخابات 2005 وذلك لتثبيت الإنجازات والبناء عليها، حيث يضم الملتقى في عضويته 24 مؤسسة تضم وزارات ومؤسسات أهلية وناشطات في هذا المجال. ومن بين المؤسسات العضوة في الملتقى وزارة الحكم المحلي، ووزارة شؤون المرأة، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، وجمعية النجدة الاجتماعية، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية وصندوق تطوير وإقراض البلديات، وجمعية العمل النسائي، وطاقم

• ما زالت المسألة الجوهرية فيما يتعلق بالملتقى هي في تحديد الدور الفعلي له في الواقع الممارس، الشيء الذي يعكس نفسه على المسائل المذكورة أعلاه كافة، فمن ناحية هناك مهمات الحوار حول السياسات والتوجهات والتوجيه العام للقطاع وبالتالي للمؤسسات العاملة في المجال، ومن ناحية أخرى يقوم الملتقى بدور التنسيق بين مؤسسات محددة في القطاع، ويضع الخطط وينسق مع الممولين. إن هذه الأدوار تجعل مسألة المرجعيات والأدوار غير واضحة، من الضرورة بمكان وضع آلية وطنية محايدة وفوق المصالح المؤسساتية والفرديّة (مجلس وطني لتطوير مشاركة النساء في الحكم المحلي ومثلاً) من أجل الحوار حول التوجهات والسياسات والتوجيه العام للقطاع وتحديد الأولويات وتشكل من شخصيات اعتبارية ذات حساسية للنوع الاجتماعي وخبرة وتعمق في المجال، وآلية أخرى تنسيقية لتبادل المعلومات والخبرة والتنسيق بين المؤسسات المدنية خاصة ويتم تمثيلها في عضوية المجلس المشار إليه أعلاه.

شبكة عضوات الهيئات المحلية الفلسطينية

تم الإعلان رسمياً عن تشكيل الشبكات في نهاية تشرين الثاني 2013. وضمن وصف الشبكة على صفحتها الاجتماعية (الفايسبوك) فإن الشبكة تهدف إلى تبادل المعرفة، والاستفادة من خبرات العضوات ومناقشة قضايا لها علاقة بطبيعة عمل قطاع الحكم المحلي، ومساندة العضوات لبعضهن البعض والإسهام بحل مشاكلهن من خلال وجودهن تحت مظلة وزارة الحكم المحلي، وجسر الهوة بين العضوات ووزارة الحكم المحلي من خلال التواصل المباشر. وبالنظر لصفحة المجموعة

• ما زال استمرار العمل في الملتقى معتمداً على التمويل الدولي، ولم يتم تخصيص موازنة من ضمن موازنة مخصصة لوزارة الحكم المحلي لدعم عمل الملتقى، فتخصيص موازنة لتمكينه من الاستمرار في اجتماعاته وممارسة نشاطاته التنسيقية هو من أهم المؤشرات على الالتزام الحكومي، ما يجعل الدعوة لبقاء الملتقى بصيغته الحالية (تحت مظلة الوزارة) مسألة غير متأسقة مع الواقع.

• لا بد من التنبيه إلى إمكانية وجود مصالح معنوية أو مادية للمؤسسات الأعضاء ضمن عضويتها في الملتقى، ما يدعو للتساؤل حول (تضارب في المصالح) متضمن في طبيعة التركيبة الحالية للملتقى، وطبيعة النشاطات المقترحة، ومدى خدمتها فعلاً للنساء عامة، مقابل المؤسسات نفسها والمؤسسات الداعمة بتأثيرها وحضورها في الملتقى. كما أن عمل الوزارة مع المؤسسات الأهلية يتضمن أحياناً تعارضاً واقعياً في المرجعيات الفكرية والمنطلقات المؤسساتية للوزارة من ناحية، وللمؤسسات المدنية من ناحية أخرى. على الرغم من وجود اتفاق مكتوب حول مرجعيات الملتقى، فمن ناحية هناك فائدة كبيرة من التشاور والتنسيق لتحقيق أعلى مستوى من التأثير، ولكن هناك قضايا تتطلب وجود مؤسسات المجتمع المدني في الخارج للقيام بدور المعارضة في حال وجود بعض القرارات أو السياسات غير المتوائمة لتحقيق المساواة.

• على الرغم من أن الملتقى يقع ضمن مهمات الوزارة، إلا أن أي تراجع في دور الوزارة يؤدي لتعطيل العمل، وبالتالي لا بد من تطوير تفاهم واضح وواقعي حول قيادة الملتقى من ناحية، وإدارته وآلية صنع القرار في داخله.

بعض العضوات الكفوآت مسألة في غاية الأهمية للمرحلة القادمة. إن التبنى الفعلي وعلى أعلى مستويات الإرادة السياسية في الوزارة للشبكات يشكل عنصرا مهما في إعادة تفعيلها. كما أنه يجب النظر إلى الشبكات كألية لتعزيز الديمقراطية واللامركزية، الأمر الذي يتطلب أدوات وقرارات تمكنها من العمل بحرية، وتحمي العضوات فيها، وتمكن المجتمع المدني من العمل معها.

التدريب وبناء القدرات

قامت العديد من المؤسسات، منها جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية وطاقم شؤون المرأة ومفتاح، بالعمل مع النساء في مجال الحكم المحلي من أجل دعم دورهن القيادي داخل الهيئات المحلية من خلال عقد ورش العمل التدريبية والتي جاءت استجابة لاحتياجات العضوات. كما قامت مؤسسات أخرى بتعزيز المشاركة السياسية للنساء، وتعزيز التواصل بين أعضاء وعضوات الهيئات المحلية وصناع وصانعات القرار في وزارة الحكم المحلي. ومما لا شك فيه أن بعض النساء اللواتي شاركن في هذه التدريبات استفدن منها على عدة مستويات ذكرن منها: الثقة بالنفس؛ عبر عدد من العضوات عن ازدياد ثقتهن بأنفسهن وقدراتهن القيادية كنتيجة للتدريبات، ولتبادل التجارب والخبرات من خلال لقاءهن بعضوات أخريات.

المهارات الفنية؛ وعبر عن ذلك عدد من العضوات حيث أكدن استفادتهن من التدريبات القانونية والتخطيطية، وتنمية مهارتهن في تنفيذ النشاطات والمشاريع.

فإنه يتضح أن غالبية النشاطات التي تبرزها متعلقة بنشاطات بلدية معينة، وزيارات ودرجات وندوات شارك فيها عضوات وأعضاء من الهيئات المحلية. وتستثمر الموقع مؤسسات ذات علاقة من خلال نشر إعلانات حول نشاطاتها. ويبقى نشاط الموقع في الأشهر الأخيرة محدودا حيث تتراوح المدة الزمنية بين خبر وآخر بين 4 أيام في أفضل الأحوال، وأكثر من أسبوعين في أحوال أخرى. وبشكل عام، فإن وجود الشبكات في المحافظات وأدائها ما زال يشوبه الكثير من التساؤلات. فبالرغم من دور بعضها في ربط العضوات على المستوى الشخصي وتقوية علاقاتهن ودعمهن لبعضهن البعض، فليس هناك مؤشرات لتقييم الأثر الفعلي لهذه الشبكات. وفي نفس الوقت، قامت العضوات في بعض المحافظات بوضع قائمة بالاحتياجات وخطط العمل التي يتم تقديمها لوزير الحكم المحلي. في المقابل، فإن غالبية الشبكات لم تخرج إلى حيز التنفيذ أو لم تدم لوقت طويل لعدم توافر عناصر نجاحها. ومع ما تبقى من شبكات في عدد قليل من المحافظات ما زال هناك قلق كبير على دورها وتأثيرها واستدامتها. ومرة أخرى، وعلى الرغم من أن الشبكات كما هي ما زالت مسؤولة الوزارة، إلا أن دورها قد تراجع بشكل كبير خلال السنوات السابقة. كما عينت الوزارة منسقات للنوع الاجتماعي في المديرية كمنسقات للشبكات، ما يدعو للتساؤل حول مدى استقلالية هذه الشبكات، ومدى شعور العضوات بقدرتهن على التعبير عن أنفسهن وعن هموم من يمثلن ومطالبهن بحرية. حيث أن عضوية النساء في الشبكة مرتبطة بعضويتهن في الهيئات المحلية، فإن التغيير القادم عبر الانتخابات المقررة (2016-10-8) سيؤدي إلى تغييرات كبيرة في العضوية، ما يجعل مسألة الاستفادة من خبرات

الهيئات المحلية، والتهيئة لانتخابات ديمقراطية، وتدريب النساء من أجل المشاركة. ووصل عدد مجالس الظل حتى اليوم إلى 70 مجلسا في الضفة الغربية وقطاع غزة. شكلت هذه المجالس إطارا لتعزيز القدرات المعرفية، ورفع الوعي بين النساء بحقوقهن وربط النضالات النسوية بالتحول الديمقراطي. وقامت المجالس بمراقبة عمل الهيئات المحلية والخروقات التي تمس حقوق العضوات المنتخبات، والتدخل لتغيير أو تعديل القرارات والسياسات غير الملتزمة بمنظور النوع الاجتماعي، ودعم عدد أكبر من النساء للترشح والتواصل بين العضوات وبين النساء. وقامت المجالس أيضا بالعمل على تغطية الفجوات التنموية التي لا تحققها الهيئات المحلية، فأنشأت مراكز للطفولة والأمومة في بعض المواقع، وشكلت مجلسا للأمهات ارتباطا بالمدرسة، وتوفير حافلة لنقل الطالبات. وتتميز مجالس الظل بمنهجها القائم على المجتمع والقريب من العضوات والنساء في مواقعهن مع التركيز على الجانب التمكيني والتنموي من مفهوم النوع الاجتماعي. وقد يجد هذا المنهج مقاومة في بعض المواقع حيث لم يتم إنشاء مجالس ظل فيها بسبب مقاومة الهيئة المحلية أو بعض أفراد المجتمع لها. كما أن العديد من النساء الناشطات في المجالس رشن أنفسهن للهيئات المحلية وفزن بالعديد من المواقع. من غير الواضح كيف ينعكس العمل على المستوى المحلي بالنسبة للسياسات والخطط والتشريعات على المستوى الوطني حيث يتم اتخاذ القرارات الأهم في حياة النساء.

التمكن من عضوية لجان متخصصة: أكد عدد من العضوات من أن التدريبات التي تلقينها ساعدتهن في مجالات الموازنة، والتخطيط العمراني، مما مكّنهن من عضوية بعض اللجان التي اعتبرت حكرا على الرجال.

وفي نفس الوقت، انتقدت بعض العضوات برامج تعزيز القدرات والتدريب، من حيث كفايتها، ونوعيتها أو استمراريتها، حيث اعتبرن أن هذه التدريبات على الرغم من أهمية بعضها إلا أنها لم تشكل تراكما فعليا يمكن الاعتماد عليه. وبحسب إحدى العضوات فإن (التدريبات التي حصلت عليها كانت فرصة جميلة لرفع مهاراتي، ولكنني لم استخدم أغلبها في عملي كعضوة). ويعود هذا جزئيا، حسب إحدى المسؤولات في وزارة الحكم المحلي إلى (تشتت جهود الممولين ورفضهم للعمل ضمن برنامج موحد وطويل المدى). كما تم الإشارة إلى نقص في قدرة العضوات على التعريف والتوعية بإنجازتهن، فحسب إحدى العضوات (أقوم شخصا بالكثير، دائما هناك إنجازات، ولكنني أشعر بأنه ليس من المناسب التباهي بالإنجاز). وأشارت عضوة أخرى إلى أن (نقص التدريب الإعلامي للنساء وعدم استخدامهن بشكل مكثف للإعلام الاجتماعي يؤدي إلى دفن إنجازتهن وكأنها لم تحدث).

مجالس الظل في الحكم المحلي

تأتي مجالس الظل كامتداد للنضال النسوي لتمكين وتمثيل النساء في المواقع كافة، وجاء هذا العمل الذي بادرت إليه جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية مبكرا لدمج النساء في اللجان المعنية لإدارة

التدقيق من منظور النوع الاجتماعي (Gender Audit)

لقد تم الانتهاء من إعداد التقارير اللازمة للتدقيق من منظور النوع الاجتماعي في خمس هيئات محلية في الضفة الغربية (الخليل، بيت لحم، بيرزيت، الجفثك والمتحدة). ودعا التدقيق إلى تطوير منهجية للتدريب في النوع الاجتماعي على مستويات الإدارة العليا ومنتخذي القرار، العاملين والعاملات في البرامج، وأيضاً في وظائف الدعم، وكذلك للوظائف الفنية. ودعا أيضاً إلى تطوير واعتماد منهجية قائمة على المشاركة الواسعة وتطوير خطة للتنمية الشاملة والعادلة. وأكد على أهمية تطوير معايير ومؤشرات تقييمية للبرامج والمشاريع كافة، وكذلك على أهمية سد الفجوات في مجالات عمل الهيئات كافة للوصول إلى وضع أفضل. وعلى الرغم من أن القيام بعملية التدقيق هي عملية توعوية وتغييرية - كما كان واضحاً في عدد من الهيئات المستهدفة- إلا أن تطبيق التوصيات على مستوى واسع سيكون له أثر كبير في تغيير واقع الهيئات المحلية، ليس فقط على مستوى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، بل على الصعيد التنموي كافة لتصبح المساواة والعدالة نهج حياة في المجتمع المحلي.

دعم النساء من خلال المشاريع

جاءت فكرة صندوق دعم مبادرات العضوات (مشروعي) لتمكين النساء من أخذ مواقع مناسبة في أعمال الهيئات المحلية من خلال إعطائهن فرصة للقيام بإنجاز ملموس في المجتمع المحلي، وفي قيادة عملية تنفيذ المبادرات، ما سيؤدي إلى تعزيز مواقعهن ورفع قدراتهن في مجال الحكم المحلي والمهارات المطلوبة من أجل ذلك. وقد استطاع الصندوق دعم إحدى وعشرين مبادرة بتمويل كلي وصل إلى 170 ألف يورو (بمعدل 80-25 ألف شيكل للمبادرة). لقد أدى هذا الجهد التجريبي إلى تعزيز مكانة النساء العضوات في هيئاتهن المحلية، وأبرز إنجازاتهن للمجتمع المحلي. ومن الجدير ذكره أن العمل على مثل هذه المبادرات سيستمر من قبل وزارة الحكم المحلي والتعاون الألماني، وسيتم توسيع دائرة المستفيدات، وكذلك تعميم التجربة على دول محيطة مثل الأردن ولبنان. ومن المؤكد أن التجربة القائمة أدت إلى استخلاص عدد من الدروس المستفادة من أجل التطوير ومنها:

1. أهمية استكمال العمل على المشاريع غير المنجزة بشكل كامل.
2. تخصيص مبالغ أكبر للمشاريع.
3. العمل مع العضوات على الخروج بأفكار أكثر إبداعية وتخدم في نفس الوقت الفئات الأكثر حاجة في المجتمع.

من المهم تقييم التجربة وتوسيعها بشكل متطور على المناطق كافة من خلال وضعها على أجندة المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية.

الجانب الإعلامي

لقد تميزت التجربة الفلسطينية بالعديد من المنابر الرائعة، التي تقوم على تظهير وتعزيز الخطاب النسوي بما في ذلك إذاعة خاصة بالقضايا النسوية والمجتمعية (نساء أف أم Nisaa FM) وصحيفة (صوت النساء) وبرنامج (ضد الصمت) التي يشرف عليها طاقم شؤون المرأة، وبرنامج (بعيون النساء) الذي تشرف عليه جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية. وأسهمت هذه المبادرات في النقاش والتوعية حول قضايا النوع الاجتماعي، وتحقيق المساواة في القضايا المختلفة بما فيها المشاركة السياسية وفي الحكم المحلي. كما نفذت بعض المؤسسات تدريبات وقدمت برامج إعلامية لتعزيز قدرات النساء، ولإظهار أدوار العضوات في الهيئات المحلية ووجهات نظرهن، وجاء برنامج (أصواتهن في الحكم المحلي) بهدف تقوية العضوات وتمكينهن إعلامياً، وتدريبهن على التعبير عن آرائهن، ونقل قضاياهن وطرحها وإيصال الفكرة التي يردنها حول أي موضوع يتعلق بقضايا النساء وعضوات الهيئات (عبر راديو نساء FM) من خلال مقابلات حوارية معهن. لقد تم التركيز في هذا البرنامج على إنجازات العضوات وأهمية تواجهن في الهيئات المحلية لإيصال صوت النساء للمجتمع المحلي، وكذلك تغيير الصورة النمطية المأخوذة عنهن، وتعزيز قدرات العضوات الأخريات من خلال هذا البرنامج. وبالفعل تم استضافة عشرات العضوات، ومناقشة قضايا حيوية تهم النساء والهيئات المحلية

4. تطوير آلية الاختيار والمعايير للتأكد من شموليتها وموضوعيتها.
5. تحديد أدوار الأطراف ذات العلاقة بما يسهل عملية التنفيذ وضمن الشفافية.

6. تطوير آليات الدعم الفني ومؤشرات المتابعة والمراقبة للتأكد من جودة المشاريع وضمن تأثيرها واستدامتها.

هذا ومن المتوقع أن تدعم مؤسسات دولية (مثل صندوق الأمم المتحدة للمرأة) مبادرات مشابهة لمبادرة (مشروعي) لتوسيع نطاق التأثير بالتعلم من الدروس المستفادة من التجربة.

استهداف مناطق (جيم)

تقوم مؤسسة أدوار بالعمل مع التجمعات البدوية في مناطق (ج) من الضفة الغربية لتعزيز المشاركة السياسية والمجتمعية للنساء البدويات. ويسعى المشروع لتنمية قيم الحوكمة والمشاركة السياسية للنساء في مناطق (ج) الواقعة جنوب يطا في محافظة الخليل. كما يهدف إلى إلقاء الضوء على واقع النساء السياسي في محافظة الخليل من حيث تبوؤها مواقع صنع القرار السياسي الرسمي، وتعزيز المشاركة السياسية للنساء البدويات في المناطق المهمشة، وتطوير آليات التشبيك والتعاون مع المجالس المحلية ووزارة الحكم المحلي. كما يهدف إلى توعية المجتمعات المصنفة (ج) حول أهمية دور النساء في المشاركة السياسية إلى جانب الرجال، والحد من الصورة النمطية السلبية حول أدوار النساء. إن مثل هذه المبادرات تؤكد على حيوية الاهتمام بمناطق (ج) وسكانها الذين يشكلون فئات مهمشة على المستويات كافة. ومع أن مثل هذه المشاريع ما زالت تجريبية ومحدودة في تغطيتها، فإنه

فقط، ولا تضعها في إطار مجتمعي شامل.

3. تعددت المبادرات وابتدت في كثير من الأحيان على أنها تجريبية لم يتم تحويلها لمبادرات وطنية شاملة، ولم تحقق تغييرات مجتمعية وقانونية وبيئية تمكن النساء كافة من العمل في أجواء مواتية وبيئة ممكنة.

4. تشتت العديد من الجهود، فكل جهة تمويلية تعمل من دون تنسيق كاف مع الجهات الأخرى، وتعمل مع مؤسسات محلية معينة على مشاريع مؤقتة وغير مترابطة بالضرورة، ما يؤدي لهدر المصادر ويجعل تأثيرها جزئياً وغير مستدام.

5. على الرغم من رصد عدد من النجاحات الملموسة لنساء شاركن في نشاطات تدريبية، ولاحقاً كعضوات مؤثرات في هيئاتهن المحلية، لم يتم الخروج بأدلة كافية لتأكيد التأثير بعيد المدى لمثل هذه التدخلات من حيث قدرتها التحويلية على تمكين النساء من تثبيت موقعهن السياسي والمجتمعي، وقدراتهن على التحول من عضوات في الهيئات المحلية إلى قيادات مجتمعية لتبوء مناصب أعلى أو للترشح لمناصب أكثر تغطية جغرافياً، والترشح لمواقع أكثر عمومية على مستوى المنطقة أو الوطن.

6. على الرغم من النجاحات المهمة التي تم الاحتفال بها لنماذج نسائية متميزة، إلا أن العديد من العضوات عبرن عن عدم استعدادهن للمواصلة في هذا المجال، بل كانت التجربة في الحكم المحلي مثبطة لعزائمهن، وبالتالي نيتهن في المواصلة فاستقال أو تغيب بعضهن وسيعزف الكثير منهن عن الانتخابات القادمة.

بشكل عام. وعلى الرغم من حيوية مثل هذا الظهور الإعلامي، إلا أنه غير مستدام، اقتصر على ستة أشهر، ما يعني أهمية استدامة هذه البرامج وتبنيها من قبل جهات وطنية إعلامية بغض النظر عن التمويل. كما أن اقتصره على محطة إذاعية متخصصة قد يوحي بأن مثل هذه البرامج مهمة للنساء فقط، حيث لم يتم تبني مثل هكذا برامج من قبل مؤسسات إعلامية واسعة ذات وصول وطني شامل.

استنتاجات حول مبادرات العمل مع النساء في الهيئات المحلية

إن قراءة نقدية لهذه المبادرات كافة، التي نسردها هنا على سبيل المثال لا الحصر، تؤدي إلى الاستنتاجات الآتية:

1. انصب التركيز على عضوات الهيئات المحلية اللواتي يبدن الاستعداد للمشاركة في مثل هكذا مبادرات، ولا يشمل العديد من العضوات اللواتي لا يبدن هذا الاستعداد، وقد يكن أكثر حاجة للمشاركة، ما يعني أهمية دراسة ظروف هؤلاء العضوات، وفحص عوامل عدم مشاركتهن كقدرتهن على التوفيق بين العمل البلدي وأعباء الواجبات المنزلية، والعوامل الأسرية والمجتمعية التي تعيق مشاركتهم التي تم سردها في مواقع مختلفة من هذا التقرير.

2. كانت غالبية التدخلات مقتصرة على النساء، وعلى الرغم من أهمية ذلك في سبيل تمكينهن للمشاركة على قدم المساواة في العمل البلدي، إلا أن غياب الرجال عن مجموع التدريبات والورشات التوعوية قد يسهم في حصر قضايا العضوات والتحديات التي تواجههن بالنساء

7. من المؤكد أن الأفكار والأهداف التي عملت عليها المبادرات المذكورة كافة مهمة من حيث المبدأ، إلا أن عدم القدرة على مأسستها كجزء لا يتجزأ من منظومة الحكم المحلي سيؤدي إلى انتهاء العديد منها عند انتهاء التمويل، وسيحدد تأثيرها على مجموعات صغيرة من العضوات المشاركات واستثناء عدد آخر، مع أهمية التنويه لأهمية استهداف جيل جديد من القيادات المحليات لتعزيز التواجد النسوي في الحكم المحلي، واستدامة التأثير للبرامج والتدخلات.

8. إن الجانب الأكثر أهمية في كل هذه التدخلات هو في تحويلها إلى سياسات وتغييرات قانونية ومجتمعية تتطلب مستوى عال ومسؤول من التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، وبالتالي فإن التنافس المؤسسي والشخصي لا يساهم في تحقيق هذا الهدف. كما أن توحيد الجهود يتطلب التزاما سياسيا وسياساتيا وقيادة فكرية قادرة وتمكينية وملهمة على أعلى المستويات.

الفصل السادس: التوجهات المستقبلية والتوصيات من أجل التطوير

مقدمة

3. العمل على تمكين وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الحكم المحلي لتصبح قادرة على القيام بالمهام العديدة الموكلة لها، والعمل على تعزيز دمج النوع الاجتماعي في مناحي عمل وزارة الحكم المحلي كافة. كما أن هناك أهمية خاصة للعمل مع مديريات الوزارة في المحافظات كافة لتعزيز قدرتها على خدمة المرشحات والعضوات، ومراقبة أداء الهيئات المحلية من حيث تقيدها بتوصيات تدقيق النوع الاجتماعي المذكورة أدناه.

4. إعادة النظر في تطبيق نظام الكوتا من حيث فعاليته كوسيلة (وحيدة) مؤقتة لتثبيت المشاركة المنصفة للنساء، وعدم الركون إليها كعامل وحيد في إحداث التغيير المجتمعي والثقافي، فلا بد أن يترافق تطبيقها مع جهود لإحداث تغيير مجتمعي وثقافي نوعي من خلال البرامج المكثفة والمستمرة من أجل إحداث التغيير المطلوب. ويتطلب هذا دراسة تحليلية للواقع بعد ظهور نتائج الانتخابات المحلية القادمة (تشرين أول 2016).

5. كهدف استراتيجي، الاستمرار في العمل على تثبيت مبدأ المناصفة في الهيئات المحلية ليصبح القاعدة المعمول بها في الهيئات المحلية، حيث يؤيد غالبية من الفلسطينيين (68%) رفع نسبة حصة النساء (الكوتا) إلى أكثر من 20%. ولن تكون المطالبة بتطبيق مبدأ المناصفة

نقدم في هذا الفصل عددا من التوجهات والتوصيات المستقبلية من أجل دمج منظور النوع الاجتماعي في قطاع الحكم المحلي، وتحقيق المساواة في هذا المجال. تشكل هذه التوصيات في مجملها برنامج عمل يأخذ بعين الاعتبار المعوقات والفجوات والفرص والإمكانيات المتوافرة. هذا، وتتوافق هذه التوصيات في كليتها مع التوصيات الواردة في خطة ملتقى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي، وتوصيات وزارة الحكم المحلي، والمؤسسات الشريكة والمشاركات والمشاركين في ورش العمل والمقابلات.

السياسات والتعديلات القانونية

إن السياسات والقوانين تشكل الإطار الناظم لإرادة المجتمع وقيادته السياسية. ومن هذا المنطلق يتم تقديم التوصيات الآتية:

1. توافر الإرادة السياسية والقناعة والالتزام بأهمية المساواة وضمأن حقوق النساء لدى أعلى مستويات صناعة القرار، وذلك كما نصت عليها وثائق دولية مثل (سيداو) التي وقعت عليها السلطة الوطنية، ووثيقة القانون الأساسي الفلسطيني.

2. الاستمرار في تطوير إطار سياساتي جامع لرؤية وأهداف السلطة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني لتطوير مشاركة النساء في قطاع الحكم المحلي.

8. الاستمرار في العمل مع الأحزاب السياسية على تثبيت مبدأ المناصفة العمودية والأفقية في قوائمهم الوطنية والمحلية على المدى البعيد.

9. استمرار العمل على التغيير الثقافي من خلال تطوير المناهج ومكونات الثقافة السائدة الناتجة عن تفاعل المؤسسة الدينية والأسرية والعشائرية والحكومية، وتطوير الحملات الإعلامية والتثقيفية والتوعوية الهادفة.

10. إنشاء آلية وطنية للدعم الفني والتخطيطي للنساء المهتمات في الحكم المحلي مثل حاضنة (Incubator) يقدم للنساء خدمات إرشادية وفنية ودعم للوصول للأهداف المتفق عليها.

11. إنشاء آلية وطنية مستقلة وميسرة للشكاوى بشأن المخالفات التي تتعرض لها بعض العضوات والموظفات في الهيئات المحلية بمشاركة مدنية، وقد يتم تضمين هذه الآلية في إطار قائم مثل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

تطبيق توصيات التدقيق الاجتماعي

الاستمرار في القيام بتدقيق النوع الاجتماعي على مستوى الهيئات المحلية كافة وتطبيق توصيات التدقيق الذي قامت به الوزارة بالتعاون مع التعاون الألماني (GIZ). ومن أجل ذلك، قد يكون من المفيد البدء بعدد محدود من الهيئات الكبيرة وتطبيق التدقيق فيها وتقييم التجربة وتعلم الدروس من أجل الاستمرار في تطبيق التدقيق في كافة الهيئات بشكل منظم.

مسألة غير معتادة، فقد تم تبنيه في أقطار عربية أخرى كالمغرب وتونس والجزائر.

6. وضع برنامج عمل نضالي واضح المعالم ومتفق عليه ومنسق بين المؤسسات ذات العلاقة للوصول إلى التعديلات القانونية المطلوبة، ويتضمن هذا البرنامج التعامل مع معطيات تشير إلى أن هناك تأييدا للعديد من المطالب المقدمة من قبل الحركة النسوية والديمقراطية بما في ذلك ما يأتي:

- 88% يؤيدن مقترح تعديل قانون الانتخابات المحلية برفع تمثيل النساء في الكوتا من 20% إلى 30%.
- 73% يؤيدن مقترح منع إدراج أقارب من الدرجة الأولى في نفس القائمة المترشحة للانتخابات المحلية.
- 84% يؤيدن استخدام نظام القائمة المفتوحة (نظام يتيح للناخبين اختيار مرشحين من عدة قوائم).
- 44% يوافقن على تخفيض عمر الترشيح للانتخابات المحلية من 25 إلى 21، و49% لا يوافقن⁽³⁰⁾.

7. من أجل تحقيق هذه المطالب، لا بد من إعادة تعزيز آليات التشبيك بين المؤسسات النسوية والحقوقية للاستمرار في المطالبة من خلال لوبي قوي ومؤثر.

30. مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، 2016، متوفر على الموقع الإلكتروني:

أهم توصيات التدقيق من منظور النوع الاجتماعي

تم هذا التدقيق من خلال العمل مع وحدة النوع الاجتماعي، وخرج بالتوصيات أدناه لتطوير حساسية النوع الاجتماعي ودمجها في الهيئات المحلية:

1. تطوير خطط عمل داخل الهيئات المحلية ومأسستها ، تستهدف رفع الوعي وبناء قدرات أعضاء/عضوات المجالس والكادر الوظيفي من الجنسين، حول أهمية النوع الاجتماعي في الهيئات المحلية المدققة وكيفية إدماجها.
2. إنشاء وحدات أو ملفات خاصة لمتابعة العمل على إدماج النوع الاجتماعي.
3. زيادة المشاركة المجتمعية للفئات كافة لا سيما النساء، واعتماد نهج التخطيط التشاركي في عمليات التخطيط، وإدماج النوع الاجتماعي في مراحل التخطيط والبرامج والمشاريع والموازنات والأنشطة كافة.
4. تطوير معايير ومؤشرات لإدماج النوع الاجتماعي في تنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة كافة، واعتمادها عند التقييم وقياس الأثر والمساءلة. وإنشاء قواعد بيانات ومعلومات وتصنيفها حسب الجنس، وبناء قدرات الموظفين/ات لتمكينهم/هن من تحليل هذه البيانات والمعلومات من منظور النوع الاجتماعي، وتوظيفها ضمن إطار وحدات العمل.
5. العمل على تحسين الثقافة الداخلية للهيئات المحلية تجاه قضايا النوع الاجتماعي، وتحسين الصورة العامة واللغة المستخدمة في منتجات الهيئات المحلية المدققة كافة، لتسهم في تحقيق بيئة داعمة لقضايا المرأة وتعزيز مشاركتها كشريك حقيقي له جميع الحقوق والواجبات.
6. المبادرة في بناء شراكات مع المؤسسات تهدف لزيادة وتعزيز إدماج النوع الاجتماعي على المستوى المحلي والوطني والدولي.
7. تبني إجراءات وسياسات مستجيبة للنوع الاجتماعي مثل: زيادة نسبة النساء العاملات، تكافؤ الفرص في الترقيات والابتعاث، ومرونة في الإجازات وأذونات المغادرة.
8. تطوير وتعميم سياسات خاصة بالتحرش الجنسي.
9. مأسسة جميع الممارسات الداعمة للنوع الاجتماعي ضمن أنظمة ومنهجيات العمل المختلفة.

العمل على تطوير كمي ونوعي لتوظيف النساء في الهيئات المحلية

إن مسألة توظيف النساء في المجالس المحلية أحد أهم مرتكزات وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية بين كلا الجنسين في المجالس المحلية. كما أن وجود النساء كموظفات سيوسع من مفهوم التنمية ورقعة التأثير للعمل البلدي، ويضع الأوليات في نصابها. كما أن وجود النساء سيسهل وصول الخدمات بشكل إيجابي لفئات المجتمع كافة. وسيعزز من معرفة النساء لدور قطاع الحكم المحلي وفهمها، ويزيد من فكرة تقبل المجتمع لدخول المرأة معترك العمل المحلي والبلدي كصانعات قرار.

إن دعم النساء الموظفات في الهيئات المحلية يتطلب مجموعة من الإجراءات منها:

1. مراجعة قانون الهيئات المحلية والتأكد من تمتع النساء بحقوق قانونية مساوية للرجال وتأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات العلمية والاستراتيجية للنساء.
2. دعم النساء العاملات في وظائف مهنية متخصصة من خلال التدريب وبناء القدرات.
3. تصميم وتنفيذ برامج تدريبية على المستوى المهني والتخصصي لهؤلاء الموظفات.

التوعية المجتمعية وتهيئة جيل جديد من الناشطات

1. التوعية بدور النساء في الهيئات المحلية من خلال نشر وتعميم قصص نجاح تشكل نماذج وليست استثناءات، كما تدعم النساء اللواتي حققن نجاحات واضحة في هيئاتهن من حيث أسلوبهن في العمل مع المجتمع، وكذلك إنجازاتهن المتحققة على أرض الواقع.
2. تحضير جيل جديد من النساء للترشح في الانتخابات القادمة، بالتركيز على شابات لديهن الطموح والرغبة في الترشح، وبالعامل مع جميع الأحزاب والجهات المستقلة لترشيح نساء يتم تمكينهن وتشجيعهن على الترشح. كما يمكن الاستفادة من خبرة نساء عضوات ناجحات في هذا الصدد (امرأة-ل-امرأة).
3. تطوير دور الإعلام في تعزيز قضايا النساء، وتبسيط الضوء على التحديات التي تواجههن، والمخالفات التي تقع بحقهن.
4. الاستمرار في الضغط على الفصائل والأحزاب بضرورة الالتزام بوثيقة الشرف (2012)، وبتوصية المجلس المركزي بزيادة نسبة

النوع الاجتماعي بشكل دوري، والمسؤولية الحكومية في إيجاد وسائل دعم اجتماعي للنساء لتعزيز دورهن في الحياة العامة.

2. العمل على ترسيخ مشاركة النساء في لجان الهيئات المحلية كافة، وخصوصاً تلك التي تعتبر ذكورية مثل اللجان المالية، الموازنات والهندسة والتخطيط.

3. الحاجة لاستكمال برامج التدريب وبناء القدرات للعضوات للإسهام الفعلي في عمل الهيئات المحلية، بشرط أن تركز هذه التدريبات على احتياجات فعلية مهنية وفنية وقانونية للعضوات.

4. الاستمرار في تمكين النساء في الهيئات والتوسع في ذلك، ودعم دورهن من خلال ربط المشاريع والبرامج بمشاركة العضوات فيها، بشرط تدريبهن في مجال إدارة ومتابعة هذه المشاريع، وتوضيح أدوارهن كمسؤولات ممثلات للهيئة المحلية، وليس كموظفات في المشروع.

5. العمل على إعادة تقييم تجربة (ملتقى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي) وتحديد أفضل للأدوار والمهام والواجبات لكل الأطراف، وتقتراح الدراسة أن يتم تشكيل شبكة من المؤسسات يتم استضافتها بشكل دوري من قبل المؤسسات الأعضاء في الشبكة لتحقيق درجة من الاستقلالية والفاعلية.

6. العمل على تشكيل مجموعة من الأعضاء الرجال الداعمين للنساء في الهيئات المحلية، من خلال مشاركة أكبر من الرجال في

مشاركة النساء (2012)، وميثاق النوع الاجتماعي الذي يهدف إلى تحقيق المساواة في الهيئات المحلية، وتم تحضيره من قبل ملتقى النوع الاجتماعي وتوقيعه من العشرات من الهيئات على مراحل متعددة.

تهيئة البيئة المحلية لهيئات محلية أكثر حساسية للنوع الاجتماعي

1. العمل على ضمان استفادة النساء من خدمات ومشاريع الهيئات المحلية، وذلك من خلال دمج تحليل النوع الاجتماعي في تصميم الخدمات والمشاريع، وتقييم المتوافر منها لضمان تكافؤ الفرص في المشاركة، والاستفادة منها سواء في تصميم الخدمات والمشاريع، أو في التخطيط لها أو في تنفيذها أو الاستفادة من نتائجها على مستوى التوظيف أو التدريب أو الدخل، وتقييم هذه الخدمات والمشاريع من وجهة نظر النساء ومن منطلق منظور النوع.

2. السعي للتأكد من تطبيق مبادئ وأدلة المشاركة المجتمعية (المتوافرة في وزارة الحكم المحلي) في الواقع المعاش، والتأكد من دمج النساء في عملية التخطيط الكلية لمجتمعاتهن المحلية، ودمج رؤيتهن في أي خطة قادمة (النساء يرسمن مستقبل مجتمعاتهن).

بيئة العمل للعضوات في الهيئات المحلية

1. تفعيل دور الحكم المحلي ومؤسسات المجتمع المدني (مثل مجالس الضلع) في رصد الانتهاكات التي تواجه النساء في المجالس القروية والبلدية، والعمل على متابعة حلها، والرقابة على عملها من منظور

ورشات العمل والتدريبات والنشاطات ذات العلاقة بتحقيق المساواة في قطاع الحكم المحلي.

7. إنشاء موقع إلكتروني لدعم النساء العضوات والموظفات في هيئات الحكم المحلي، وكألية لتوفير المعلومات من قبل الوزارة والمؤسسات ذات العلاقة، وتبادل الخبرات المحلية والدولية.

الانتخابات المحلية القادمة

على المدى القصير، يستمر العمل من أجل رفع نسبة تمثيل النساء في الانتخابات من 20% إلى 30% وصولاً للمنافسة على المدى البعيد، حيث يقوم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بقيادة جهد للمؤسسات والأحزاب من أجل تحقيق ذلك. وما زالت الحركة النسوية تجمع على المطالبة بعدد من الإصلاحات في القانون الانتخابي، بالإضافة إلى رفع نسبة الكوتا، تتلخص أهم المطالبات بما يلي:

1. خفض عمر الترشيح لعضوية الهيئات المحلية من 25 إلى 21.
2. منع ترشح الأقارب من الدرجة الأولى في نفس القائمة.

3. استخدام «نظام القائمة المفتوحة» حيث يمكن للناخبين اختيار مرشحين من قوائم مختلفة، بدلا من النظام الحالي حيث يصوت الناخبون للحصول على قائمة كاملة.

هذا وتلقى المقترحات حول رفع نسبة التمثيل، ومنع ترشح الأقارب واستخدام نظام القائمة المفتوحة تأييدا لدى غالبية النساء في المجتمع،

بينما تنقسم النساء حول مقترح تخفيض العمر⁽³¹⁾. إن التأييد الواسع لهذه المقترحات يمكن الحركة النسوية من تعزيز مطالبها واستخدام ذلك للضغط بشكل أكبر على مواقع صنع القرار. ومن أجل الاستجابة لمتطلبات مرحلة ما قبل الانتخابات المحلية (تشرين أول 2016) بشكل مباشر وذلك من خلال الاتفاق على برنامج عمل واضح المعالم، ويكون بالتنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة للعمل مباشرة على المحاور الآتية:

1. العمل على حملة واسعة لتشجيع النساء على التصويت في الانتخابات ورفع مستوى مشاركتهن عن المعدلات السابقة.
2. وضع برنامج محدد للعمل مع المؤسسات النسوية والحقوقية المحلية لاختيار نساء مهتمات بالشأن العام، وخصوصا الهيئات المحلية، والعمل معهن من أجل تشجيعهن للترشح للانتخابات.
3. تصميم برنامج تدريبي للنساء المرشحات، مع أهمية إيجاد آلية مستمرة ومتوافرة بشكل واسع لتقديم الدعم والإرشاد للمرشحات.
4. العمل مع الأحزاب والمفاتيح العائلية وصانعي القرار في التجمعات السكانية لتأمين تمثيل يفوق التمثيل الحالي بهدف الوصول إلى 30% واقعيًا، ومن خلال وضع النساء في مواقع متقدمة في القوائم المرشحة، مع توزيع العمل بين المؤسسات حسب المناطق.
5. اختيار عدد من التجمعات السكانية (30 تجمعا مثلا) والتي يحتمل فيها ترشيح نساء كرئيسات لقوائم بناء على تحليل الوضع

31. مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، 2016، متوفر على الموقع الإلكتروني:

الاجتماعي والثقافي في هذه التجمعات، وتوافر نساء راغبات ومؤهلات ورجال ومؤسسات داعمة لترشيح النساء لمنصب (رئيسة) للهيئة المحلية. يتم ذلك أيضا بالتنسيق مع وزارة الحكم المحلي والأحزاب السياسية.

6. تشكيل فرق ميدانية من الشابات والشباب للعمل تطوعا مع النساء المرشحات، والعمل على تمكين عدد من الشابات لخوض الانتخابات.

خاتمة

إن العمل المجدي من أجل تعزيز التعامل مع حقوق النساء من منظور (النوع الاجتماعي) تبني مفهوما تنمويا وديمقراطيا شاملا، فربط مشاركة النساء مع المطالب العامة في عملية التحول نحو الديمقراطية يسهم في توفير الأجواء لمشاركة فاعلة للمواطنين والمواطنات كافة، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الخاصة بكل فئة على حدة. كما أن الترويج لمشاركة النساء في الانتخابات كجزء لا يتجزأ من عملية تنمية تؤثر على جميع مناحي الحياة: الاقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها، يؤدي إلى أن تصبح مطالب النساء مطالب مجتمعية عامة.

كما يتطلب العمل الناجح التحالف بين مكونات الحركة النسوية والقوى المدنية والحزبية والحقوقية المختلفة، وتشكيل التحالفات والتنظيم والتنسيق بين المؤسسات، مع توافر قيادة واضحة للجهد المبذول. وفي النهاية، فإن العمل على تحقيق المساواة لا يتوقف عند حملة بعينها، بل يجب أن يستمر بعد تحقيق الفوز للنساء في عضوية الهيئات المحلية ورئاسة بعضها. فلا بد أن تتوالى المشاريع والبرامج الهادفة لدعم عمل العضوات وأدائهن، وتحسين فرصهن في لعب أدوار أكبر في هيئاتهن ومجتمعاتهن. وهناك أهمية لتشكيل أجسام تنسيقية على المستوى الوطني وأخرى لتبادل التجربة والمعرفة بين العضوات. وبشكل عام، فإن البرامج والمشاريع لا بد أن تسهم في التغيير المجتمعي والثقافي والقانوني على المدى البعيد.

الملاحق

political__participation.pdf

سعيد، نادر (1995) .، التنمية والانتخابات لمجلس الحكم المحلية، طاقم شؤون المرأة، المرأة الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

عبد الرحمن، أسعد (2014) . الموسوعة الفلسطينية، رام الله، فلسطين، على الرابط: <http://bit.ly/1YIIMVu>

علاونه، كمال (2008) . المرأة الفلسطينية والحكم المحلي أضواء على عضوية النساء في المجالس البلدية الفلسطينية، نابلس، فلسطين، على الرابط: <http://bit.ly/1XI6wrv>

لجنة الانتخابات المركزية (2013) . تقرير الانتخابات المحلية، رام الله، فلسطين، على الرابط: <https://www.elections.ps/ar/tabid/1044/language/en-US/Default.aspx>

لجنة الانتخابات المركزية (2012) . الانتخابات المحلية، رام الله، فلسطين، على الرابط: <http://bit.ly/1mq9Lu>

لجنة الانتخابات المركزية (2005) . نتائج احصائيات الانتخابات المحلية، رام الله، فلسطين، على الرابط: <http://bit.ly/1SsYMII>

مؤسسة مفتاح (2013) . ورقة حقائق مشاركة النساء بانتخابات مجالس الهيئات المحلية، رام الله، فلسطين، على الرابط: <http://bit.ly/26gbJfP>

ملحق (1) : قائمة المراجع

أبو بكر، بكر (2015) . المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير، رام الله، فلسطين، على الرابط: <http://www.bakerabubaker.info/page-248.html>

إصلاح، جاد (2000) . المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن المرأة والسياسة (صفحة 55) ، معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

الامم المتحدة (1979) . اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة الصادرة، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية على الرابط: <http://bit.ly/1bjVxun>

حيدر، عبير (2013) . النساء في بدايات القرن العشرين، صحيفة فلسطين السفير، رام الله، فلسطين، على الرابط: <http://bit.ly/1Nm59OB>

رائد فريد (2010) . أثر انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، على الرابط: https://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/the__effect__of__palestinian__local__associations__elections__in__the__activation__of__

ps/studies/strategic__plan.pdf

وزارة الحكم المحلي (2010). الاطار الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي، رام الله، فلسطين، على الرابط التالي: <http://bit.ly/22Q7a7F>

وزارة الداخلية (2003). نص القانون الأساسي المعدل، رام الله، فلسطين، على الرابط: <http://bit.ly/1QGuKkZ>

وزارة شؤون المرأة (2011). وثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين، رام الله، فلسطين.

• Strengthening Women's Political Participation In Palestine. This base-line study has been produced by Alpha International for Polling Research and Informatics for The Centre Party International Foundation (CIS) and The Palestinian Working Woman Society for Development (PWWSO). The study is the sole property of CIS and PWWSO

مجلس الوزراء الفلسطيني (2014)، خطة التنمية الوطنية -2014
2016 المسودة الثانية، رام الله، فلسطين، على الرابط: <http://bit.ly/1VHWoRz>

مركز «أوراد» (2016). استطلاع حول مشاركة النساء في الحياة العامة، رام الله، فلسطين، على الرابط: http://awrad.org/ar__page.php?id=mlx8GGfyf5a9700200AiZNuSG8MXF

موسى، عماد (2015). «واقع تمثيل المرأة في البرلمان والاتحادات الشعبية، موقع امد، رام الله، فلسطين، على الرابط: <http://bit.ly/1rnya33>

نزال، ريماء (2006). المرأة والانتخابات المحلية، قصص نجاح، مؤسسة مفتاح، رام الله، فلسطين، على الرابط: <http://bit.ly/22N8FTS>

الهيئة المستقلة لحقوق المواطن (2005). حول الانتخابات الفلسطينية في العام 2005، رام الله، فلسطين، على الرابط: <http://bit.ly/1N14iOI>

وكالة معا الاخبارية (2012). مرسوم رئاسي بشأن تعديل قانون الانتخابات المحلية، بيت لحم، فلسطين، على الرابط: <http://bit.ly/26eQRFP>

وزارة الحكم المحلي (2014). الاطار الاستراتيجي لوزارة الحكم المحلي، رام الله، فلسطين، على الرابط: <http://www.molg.pna>

ملحق (2) : أسئلة الاستمارة ونتائج الدراسات الميدانية

1. الى أي مدى تشعر/ين بأن للمرأة الحرية بالمشاركة في هيئات/مجالس الحكم المحلي/المجالس البلدية؟

المجموع	أنثى	ذكر	
23,3 %	27,2 %	19,4 %	بشكل كبير
43,4 %	43,1 %	43,7 %	بشكل متوسط
23,6 %	21,1 %	26,1 %	بشكل قليل
9,0 %	8,1 %	10,0 %	لا يوجد مشاركة
0,6 %	0,5 %	0,8 %	لا أعرف/ لا رأي

2. هل تشعر/ين بأن الرجال والنساء يتمتعون/ن بنفس الفرص للترشح لعضوية المجلس المحلي؟

المجموع	أنثى	ذكر	
14,7 %	14,7 %	14,6 %	نعم، إلى حد كبير
29,8 %	28,4 %	31,3 %	نعم، إلى حد ما
31,4 %	32,7 %	30,0 %	لا، إلى حد ما
23,1 %	22,3 %	23,8 %	لا، أبدا
1,0 %	1,8 %	0,3 %	لا أعرف/ لا رأي

3. في حال تقدم رجل وامرأة بنفس المؤهلات/الكفاءة لعضوية المجلس المحلي، أيهما ستختار؟

المجموع	أنثى	ذكر	
25,7 %	39,3 %	12,0 %	المرأة
65,9 %	52,5 %	79,3 %	الرجال
8,4 %	8,1 %	8,7 %	لا أعرف/ لا رأي

4. هل سبق وأن صوت في انتخابات المجلس المحلي (الأخيرة) في بلدتك؟

المجموع	أنثى	ذكر	
50,4%	47,2%	53,7%	نعم
35,3%	38,8%	31,7%	لا
13,0%	12,9%	13,0%	لا ينطبق (العمر لم يكن مناسباً/لم يخلص انتخابات)
1,3%	1,0%	1,5%	لا، أبداً
50,4%	47,2%	53,7%	لا أعرف/ لا رأي

5. بشكل عام، هل تعتقد/ين بأن المؤسسات النسوية تسهم بشكل إيجابي في تحسين مستوى مشاركة المرأة في مجالس الحكم المحلي؟

المجموع	أنثى	ذكر	
32,2%	36,5%	27,9%	نعم، إلى حد كبير
44,5%	46,2%	42,7%	نعم، إلى حد ما
9,8%	8,4%	11,3%	لا، إلى حد ما
9,8%	6,3%	13,3%	لا، أبداً
3,7%	2,5%	4,9%	لا أعرف/ لا رأي

6. برأيك، هل تسهم وسائل الإعلام في تعزيز الصورة الإيجابية للنساء في مجالس الحكم المحلي؟

المجموع	أنثى	ذكر	
%27,5	%33,2	%21,7	نعم، إلى حد كبير
%46,8	%44,7	%48,8	نعم، إلى حد ما
%12,9	%12,7	%13,0	لا، إلى حد ما
%9,7	%6,9	%12,5	لا، أبدا
%3,2	%2,5	%3,8	لا أعرف/ لا رأي

7. هل تعتقد/ين بأن وزارة الحكم المحلي تسهم بشكل إيجابي في تعزيز الصورة الإيجابية للنساء في مجالس الحكم المحلي؟

المجموع	أنثى	ذكر	
%18,2	%20,3	%16,1	نعم، إلى حد كبير
%43,3	%41,9	%44,8	نعم، إلى حد ما
%13,8	%14,0	%13,6	لا، إلى حد ما
%14,1	%11,2	%17,1	لا، أبدا
%10,6	%12,7	%8,4	لا أعرف/ لا رأي

8. هل تعتقد/ين بأن الحكومة تعزز السياسات والبرامج التي تدعم النساء في مجالس الحكم المحلي؟

المجموع	أنثى	ذكر	
22,3%	22,3%	22,3%	نعم، إلى حد كبير
41,9%	44,2%	39,6%	نعم، إلى حد ما
13,6%	15,2%	12,0%	لا، إلى حد ما
13,6%	10,2%	17,1%	لا، أبداً
8,5%	8,1%	9,0%	لا أعرف/ لا رأي

القسم الثاني: تمثيل المرأة في المجالس المحلية

9. هل تعلم/ين إذا كان هناك تمثيل للنساء كعضوات في المجلس المحلي في مكان سكنك (سواء بالانتخابات أو من خلال التعيين)؟

المجموع	أنثى	ذكر	
65,6%	65,7%	65,5%	نعم
24,1%	23,4%	24,8%	لا
10,3%	10,9%	9,7%	غير متأكد

10. إذا كانت الإجابة بنعم، إلى أي مدى النساء العضوات معروفات بالنسبة اليك؟

المجموع	أنثى	ذكر	
37,7%	42,1%	33,3%	معروفات كثيراً
49,2%	46,3%	52,2%	معروفات إلى حد ما
13,0%	11,6%	14,5%	لسن معروفات أبداً

11. ما هو تقييمك لأداء المجلس المحلي في بلدتك؟

المجموع	أنثى	ذكر	
٪26,9	٪28,4	٪25,3	إيجابي
٪42,9	٪45,7	٪40,2	متوسط
٪29,3	٪24,6	٪34,0	ضعيف
٪0,9	٪1,3	٪0,5	لا أعرف

12. ما هو تقييمك لأداء النساء العضوات في المجلس المحلي في بلدتك؟

المجموع	أنثى	ذكر	
٪15,4	٪18,8	٪12,0	إيجابي
٪35,2	٪35,8	٪34,5	متوسط
٪28,8	٪25,1	٪32,5	ضعيف
٪20,6	٪20,3	٪21,0	لا أعرف

13. هل توافق/ين أو لا توافق/ين على أن تتولى المرأة منصب رئيس المجلس المحلي/البلدي؟

المجموع	أنثى	ذكر	
٪48,8	٪57,1	٪40,4	أوافق
٪47,1	٪39,5	٪54,7	لا أوافق
٪4,1	٪3,3	٪4,9	لا أعرف

14. ما هو تقييمك لأداء الرجال الأعضاء في المجلس المحلي في بلدتك؟

المجموع	أنثى	ذكر	
29,9%	31,2%	28,6%	إيجابي
45,6%	47,7%	43,5%	متوسط
20,3%	15,5%	25,1%	ضعيف
4,2%	5,6%	2,8%	لا أعرف

15. برأيك، أي من القضايا التالية تشكل عائقاً حقيقياً يؤثر على مدى مشاركة النساء العضوات في المجالس المحلية؟ وهل تشكل عائقاً أم لا؟

المجموع	أنثى	ذكر	
54,1%	55,1%	53,2%	نعم
18,7%	19,0%	18,4%	إلى حد ما
27,0%	25,9%	28,1%	لا
1%		3%	لا أعرف
محدودية التعليم بين النساء			
59,9%	58,1%	61,6%	نعم
23,1%	22,8%	23,3%	إلى حد ما
16,4%	18,5%	14,3%	لا
6%	5%	8%	لا أعرف
قلة الخبرة في الشؤون العامة بين النساء			
45,5%	43,9%	47,1%	نعم
25,7%	23,6%	27,9%	إلى حد ما
26,6%	30,5%	22,8%	لا
2,2%	2,0%	2,3%	لا أعرف
ليس لدى النساء وعي كاف لأهمية دورهن في المجتمع			

نعم	41,7 %	48,0 %	44,8 %
إلى حد ما	29,7 %	22,6 %	26,1 %
لا	22,8 %	21,3 %	22,0 %
لا أعرف	5,9 %	7,9 %	6,9 %
نعم	41,9 %	32,3 %	37,1 %
إلى حد ما	26,6 %	22,6 %	24,6 %
لا	27,6 %	40,5 %	34,1 %
لا أعرف	3,8 %	4,6 %	4,2 %
نعم	50,9 %	47,5 %	49,2 %
إلى حد ما	22,8 %	24,6 %	23,7 %
لا	20,5 %	22,6 %	21,5 %
لا أعرف	5,9 %	5,3 %	5,6 %
نعم	49,6 %	60,7 %	55,2 %
إلى حد ما	30,2 %	24,4 %	27,3 %
لا	19,7 %	14,2 %	16,9 %
لا أعرف	0,5 %	0,8 %	0,6 %

الرجال لا يتعاملون مع النساء بجدية في المجالس المحلية

النساء ليس لديهن المهارات المناسبة للمشاركة في المجالس المحلية

اجتماعات المجلس المحلي تجري في أوقات غير مناسبة للنساء نظرا لمسؤولياتهن

الاجتماعية والمنزلية

المجتمع يميز ضد المرأة

16. ما هو رأيك تجاه توظيف النساء للعمل في المجالس المحلية؟

المجموع	أنثى	ذكر	
43,9%	53,8%	34,0%	أؤيد
42,5%	37,8%	47,3%	أؤيد ولكن في بعض الوظائف
13,2%	8,4%	18,2%	لا أؤيد
0,3%		0,5%	لا أعرف

17. هل تعتقد/ين بأن وجود النساء كموظفات في المجلس المحلي سيسهل من إمكانية الوصول للخدمات من قبل فئات المجتمع كافة؟

المجموع	أنثى	ذكر	
45,6%	55,3%	35,8%	نعم، بشكل إيجابي
42,3%	35,0%	49,6%	لن يحدث أي فرق
9,0%	6,6%	11,5%	نعم ولكن بشكل سلبي
3,1%	3,0%	3,1%	لا أعرف

18. هل تعتقد/ين بأنه يجب رفع تمثيل النساء في المجالس المحلية أكثر من النسبة الحالية أي أكثر من 20%؟

المجموع	أنثى	ذكر	
42,4%	53,3%	31,5%	نعم
26,2%	25,1%	27,4%	إلى حد ما
26,6%	17,0%	36,3%	لا
4,7%	4,6%	4,9%	لا أعرف/لا رأي

19. إلى أي مدى تشعر/ين أن آراء عضوات المجلس المحلي في بلدتك تلتقى أذناً صاغية من قبل الأعضاء الآخرين في المجلس؟

المجموع	أنثى	ذكر	
٪13,2	٪15,5	٪11,0	نعم، إلى حد كبير
٪43,4	٪45,2	٪41,7	نعم، إلى حد ما
٪14,5	٪12,4	٪16,6	لا، إلى حد ما
٪13,6	٪10,9	٪16,4	لا، أبداً
٪15,2	٪16,0	٪14,3	لا أعرف/ لا رأي

20. إلى أي مدى تشعر/ين أن هناك تأثير للنساء عضوات المجلس في وضع البرامج/المشاريع في البلدة؟

المجموع	أنثى	ذكر	
٪12,4	٪15,0	٪9,7	نعم، إلى حد كبير
٪42,8	٪44,7	٪40,9	نعم، إلى حد ما
٪14,5	٪12,7	٪16,4	لا، إلى حد ما
٪16,8	٪13,7	٪19,9	لا، أبداً
٪13,5	٪14,0	٪13,0	لا أعرف/ لا رأي

21. ما هما أهم تحديين تواجههما المرأة في المشاركة في المجالس المحلية اليوم؟

التحدي الأول

المجموع	أنثى	ذكر	
22,9%	23,9%	22,0%	قلة الوعي لأهمية مشاركة النساء
4,1%	5,3%	2,8%	قلة التمويل
10,1%	7,6%	12,5%	التفسير الخاطئ للشريعة
41,5%	39,3%	43,7%	التقاليد العائلية/العشائرية في وضع قوائم المرشحين
15,0%	15,7%	14,3%	رفض الأسرة لمشاركة النساء
6,2%	7,9%	4,6%	عدم وجود رغبة في المشاركة لدى المرأة
0,1%	0,3%		لا أعرف/ لا إجابة

التحدي الثاني

المجموع	أنثى	ذكر	
14,8%	16,5%	13,0%	قلة الوعي لأهمية مشاركة النساء
3,7%	4,1%	3,3%	قلة التمويل
9,0%	10,4%	7,7%	التفسير الخاطئ للشريعة
28,2%	28,2%	28,1%	التقاليد العائلية/العشائرية في وضع قوائم المرشحين
29,2%	26,6%	31,7%	رفض الأسرة لمشاركة النساء
14,5%	13,2%	15,9%	عدم وجود رغبة في المشاركة لدى المرأة
0,6%	1,0%	0,3%	لا أعرف/ لا إجابة

ملحق (3) : توزيع العينة

المحافظة	%	العمر	%
جنين	10,8	18-30	44,1
طولكرم	6,8	31-40	21,3
قلقيلية	2,4	أكثر من 40	34,6
نابلس	15,7	العمل	%
سلفيت	2,3	عامل	13,9
طوباس	2,2	موظف	17,6
رام الله والبيرة	15,5	مزارع	0,5
القدس	15,2	يعمل في التجارة	9,3
أريحا	2,3	متخصص	2,2
بيت لحم	6,8	مهني/حرفي	7,4
الخليل	20,1	طالب	6,6
المستوى التعليمي	%	ربة بيت	31,9
لم يحصل على أي تعليم رسمي - أمي	1,3	لا يعمل	9,1
يقرأ ويكتب	1,4	متقاعد	1,5
مدرسة ابتدائية	7,9	قطاع العمل	%
مدرسة اعدادية (التعليم الثانوي)	29,4	حكومي	16,4
مدرسة ثانوية (بكالوريا)	27,5	خاص	80,9
تكوين مهني	3,3	أهلي	1,3

1,5	أخرى	26,2	جامعة
%	العمل	2,9	أعلى من الجامعي (ماجستير/ دكتوراه)
40,4	نعم، دوام كامل	%	الحالة الاجتماعية
10,1	نعم، دوام جزئي	27,0	عازب/عزباء
49,5	لا	68,4	متزوج
%	الدخل	4,6	آخر (مطلق/ة وأرمل/ة)
16,4	فوق المتوسط	%	الجنس
66,9	متوسط	49,8	ذكر
16,8	ضعيف	50,2	أنثى

ملحق (4): قائمة المقابلات

- هشام كحيل، لجنة الانتخابات المحلية
- حنان مسيح، وزارة الحكم المحلي
- فاطمة ردايدة، وزارة شؤون المرأة
- جهاد سرور، عضوة بلدية البيرة
- أمل خريشه، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
- معالي برقاي، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
- لميس الشعيبي، مفتاح
- ليالي زهران، طاقم شؤون المرأة
- هبة تيجاني، GIZ
- حنان قاعود، UNWOMEN
- ريم نزال، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
- عارف جفال، المرصد
- خليل فرحان، بلدية الرام
- إيهاب التميمي، مجلس قروي دير نظام

ملحق (5) : قائمة المشاركين في ورشات العمل

بلعين	سماهر أبورشحة
بلعين	أماني ذيب
خربثة بني حارث	ريا سليم
دير السودان	لينا عبد القادر
دير السودان	غادة محمد
جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية	نعمة عساف
ورشة عمل (2) : نساء عضوات مجالس محلية محافظة بيت لحم	
جمعية نهضة المرأة والطفل	زينب طقاطقة
لجنة المرأة	يسرى ديرية
بلدية الخضر	كوثر صلاح
بلدية الدوحة	ربيحة عيسى
جورة الشمعة	منى عبد الرحمن
مجلس قروي هندازة	منى عبيات
جمعية المرأة العاملة عضو مجلس	وجدان العزة
حوسان	أمل محمد
ورشة عمل (3) : مجالس ظل شبابية في محافظة طولكرم	
مجلس محلي عنبتا	أحمد عارف بركات
مجلس محلي عنبتا	اسماء سبويي
مجلس محلي عنبتا	بيان الزايد
مجلس شبابي عرار	يزن قشوع
مجلس شبابي عرار	مجد شديد

ورشة عمل (1) : نساء عضوات مجالس محلية ومجالس ظل (رام الله)	
سامية تميمي	النبى صالح
سمية عرار	قراوة بني زيد
مريم جاسر عبد المجيد	قراوة بني زيد
كيان عرار	قراوة بني زيد
فاتن شاكر	ابوشخيدم
رحاب عثمان	ابوشخيدم
وفاء قتداح	ابوشخيدم
فداء عبد الرازق	دير السودان
سيرين ناجي علي	جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
عفاف قتداح	ابوشخيدم
إقبال عمر	دير السودان
سلمى شاكر	قراوة بني زيد
باسمة جعفر	قراوة بني زيد
أسماء أبورحمة	بلعين
ياسمين رشدي	دير السدان
جميلة أبو حلاوة	خربثا
نجلاء نافع	نعلين
أمينة الخواج	نعلين
شهلة حماد	سلواد

ملحق (6) : الاسئلة التوجيهية لورشات العمل

أهداف الدراسة:

- تقييم سياسات وزارة الحكم المحلي وأداء المؤسسات المجتمعية المتعلقة بتطوير وتحسين مشاركة المرأة في الحكم المحلي.
- تقديم مقترحات وتوصيات حول آليات زيادة مشاركة المرأة في الحكم المحلي من خلال العملية الديمقراطية والانتخابات.
- الإسهام في زيادة الوعي لدى المجتمع والأحزاب السياسية بضرورة مشاركة المرأة السياسية.
- الإسهام في تشجيع النساء للمشاركة في الحكم المحلي من خلال تسليط الضوء على قصص النجاح وإبراز التحديات.
- فيما يلي المحاور الرئيسية التي سيتم نقاشها في الورش والمقابلات: (يتم تعديلها بحسب ما يلزم لكل مجموعة/مقابلة)
- القسم الأول: تمثيل النساء في المجالس المحلية
- ما واقع دور النساء والرجال في عضوية المجلس المحلي؟
- ما نوعية المشاركة والإنجازات للنساء العضوات؟
- ما طبيعة نقاط الضعف والفجوات لمشاركة النساء كعضوات في المجلس المحلي؟

فاتن فايق	مجلس شبابي عرار
هنادي رجب	كفر اللبد
رشاد رجب	كفر اللبد
قتيبة عبد المنعم	كفر اللبد
ظاهر الخطيب	عرار

قائمة المشاركات في مراجعة الدراسة

الرقم	الاسم	اسم المؤسسة
1	سمر هواش	جمعية المرأة العاملة/ نابلس
2	نانسي المصري	صندوق دعم البلديات
3	امال خريشه	جمعية المرأة العاملة/ رام الله
4	رهام هلسة	جمعية المرأة العاملة/ رام الله
5	فاطمة ردايدة	وزارة شؤون المرأة/ رام الله
6	سامية صوان	اتحاد المرأة
7	سوسن شنار	جمعية العمل النسوي
8	منى الخليلي	اتحاد المراه
9	هبة التيجاني	GIZ
10	ريما نزال	كاتبه
11	رزان بطران	جمعية المرأة العاملة/ رام الله
12	جمانه عبده	جمعية المرأة العاملة/ رام الله
13	لميس شعبيبي	مؤسسة مفتاح
14	معالي برقواوي	جمعية المرأة العاملة/ طولكرم

- ما هي الآثار (الإيجابية أو السلبية) لرفع مستويات مشاركة المرأة في المجالس المحلية وانعكاساتها على المجتمع، والأسرة في منطقتك؟ ما حجم إسهامات النساء العضوات في المجلس المحلي في تطوير عمل المجلس وتقديم الخدمات والمشاركة المجتمعية؟
- بشكل عام، كيف تقيم دور العضوات في مجلسك المحلي أو أي عضوات في مجالس أخرى أنت على معرفة بهن؟ هل مشاركتهن تقييد المجتمع؟ وهل تعبر عن صوت النساء؟ وهل حسنت من أداء المجلس المحلي؟ وهل تود الإشارة إلى أي جوانب أخرى عن دور النساء فيه؟
- بشكل عام، ما الفرق بين المجلس المحلي الجديد الذي فيه عضوات نساء، وبين مجالس سابقة لم تشتمل على نساء؟ وهل قدم هذا المجالس لك أو لأسرتك أو لمجتمعك ما هو جديد؟
- ما أهم التحديات أمام مشاركة المرأة في صنع القرار في المجلس المحلي؟
- ما الفرص المتاحة لتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار في المجلس المحلي؟
- ما دور الكوتا في دمج النساء في عضوية المجالس المحلية؟ هل هذا إيجابي أم سلبي؟
- ارتباطا بالانتخابات المحلية التي جرت في المرحلة الأولى (2004-2005) والمرحلة الثانية (2011-2012)، كيف تقيم توجهات كل من الأحزاب السياسية والعائلات لموضوع الكوتا والنظام الانتخابي وتأثيرها على مشاركة النساء في الحكم المحلي؟
- القسم الثاني: تقييم دور المؤسسات في تطوير مشاركة النساء في الحكم المحلي
- ما تقييمك لدور وزارة الحكم المحلي في تعزيز مشاركة النساء في صنع القرار في المجالس المحلية؟
- هل للسياسات التي تتبناها الوزارة دورا في تعزيز وتطوير دور النساء في الحكم المحلي؟
- ما تقييمك لدور المؤسسات غير الحكومية في تعزيز مشاركة النساء في صنع القرار في المجالس المحلية؟ وما هي المبادرات المختلفة التي قامت بها المؤسسات لدمج النساء في عضوية المجالس المحلية؟ (الإشارة إلى الشبكات، مجالس الظل الشبابية والنسوية)
- ما تقييمك لدور الأحزاب السياسية والحركة النسوية في تعزيز مشاركة النساء في المجالس المحلية ارتباطا بالمرحل المختلفة التي تم فيها تنفيذ الانتخابات المحلية/ البلدية (2005 و 2012)؟

القسم الثالث: التوصيات

- ما توصياتك لتحسين المشاركة الكمية والكيفية في مشاركة النساء كعضوات أو كطاقم المجلس المحلي؟ كيف يمكن تمكين النساء ليكون أكثر فاعلية وتأثيراً في صنع القرار في المجالس المحلية؟
- ما الاحتياجات التمكينية والتدريبية لتحقيق ذلك؟
- بالنسبة لاستفادة النساء من فرص التدريب، ما هي التحديات التي يواجهنها في تحقيق ذلك؟ هل هناك احتياجات تدريبية خاصة بالنساء العضوات/ المرشحات؟
- ماذا يمكن (للمجلس، للمجتمع المحلي أو الشركاء) تقديم ما يشجع النساء على شغل الترشح لعضوية المجالس المحلية؟
- ما دور وزارة الحكم المحلي والمجلس المحلي في تعزيز دور النساء في المجالس المحلية؟
- برأيك، ماذا يمكن للمجتمع المدني والأحزاب السياسية والمؤسسات التمويلية المساعدة في هذا الإطار؟

